



جامعة قطر  
QATAR UNIVERSITY

مجلة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

العدد الثالث والعشرون ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

**الفكر الكلامي السني والشيوعي الإمامي**

**صورة الحاضر وإشكالية التقريب**

**الدكتور / حمدي عبد الله الشرقاوي**

**قسم الدعوة والثقافة الإسلامية**

## مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد ؛

فإن قراءة حاضر العالم الإسلامي ، تقف بصاحبها ، بغير مشقة ، على سيل من العناوين المتتابعة المتلاحقة ، التي تشخص حالة هذا الحاضر ، وما هو عليه ، تشخيصاً دقيقاً ، يأتي في المقدمة منها:

التردي والضعف ، التصارع والتنازع، الفرقة والتخلف ، الأمراض المتوطنة المزمنة ، فكرية وثقافية وعلمية واقتصادية وسياسية واجتماعية ، تهويل المصالح والتطلعات الصغيرة الفردية أو الفرقة لتتشغل مكاناً ليس لها، الاستغراق في الجزئيات وحول التفاصيل لا في الكليات والأطر العامة ومعالي الأمور، الاختلاف في الرؤى والأفكار يفسد للود كل القضايا ، وليس الاختلاف عامل ثراء وتنوع كما يفترض ، تظلمه تلك الأطر والكليات ، بل هو إما عامل خصومة وتقوقع أو عامل هجوم واستعداد وفرقة. هذه وغيرها، هي هموم الحاضر الإسلامي. وأزعم أن هذا التشخيص ليس تشاؤمياً ، بقدر ما هو توصيف أمين لواقع الحال.

ولاشك أن عوامل وأسباباً عديدة - قديمة ومعاصرة - شكلت صورة الحاضر الإسلامي ، السريالية الكئيبة الحالكة السواد، ومن بين تلك الأسباب والعلل - على أكثرها- ذلك الاختلاف الفكري والمذهبي غير الواعي وغير المنضبط ، الذي كان من تداعياته وآثاره، الصراع والتناحر الطائفي ، وبما يسببه من قطيعة وعزلة فكرية ونفسية ، وسياسية كذلك . والحق أن التعاون والتفاهم والتواصل والتقارب ، عملاً لا قولاً ، وممارسة لا نظراً ، يمثل أحد عوامل تقوية شوكة الأمة الجريحة والنهوض المأمول بها وإحياء حاضرها المحتضر. وهذا شأن داخلي يرجع في المقام الأول إلى الذات (الإسلامية) ويعنى بإصلاح شئونها، كما يعنى أيضاً بمواجهة ما يسببه الآخر من تحد، وما يفرضه الواقع (العولمي) من انفتاح عليه وحوار معه على مستوى من الندية، مع مراعاة خصوصية الثقافة في كثير من جوانبها عند هذا أو ذاك.

وإذا كان السواد الأعظم من النخبة ، يدعو إلى هذا الحوار والافتتاح على الآخر (غير المسلم) ، وهناك هيئات ومؤسسات علمية تقوم على هذا الهدف وقد أنشئت من أجله ، فضلاً عن أن معالجة إشكالية العلاقة بين الإسلام والغرب والحوار الحضاري والثقافي ، قد خصصت لها في السنوات الأخيرة عشرات الندوات والمنديات والمؤتمرات العلمية المحلية والإقليمية والدولية ، بمساهمة فاعلة من العلماء والمفكرين - فإلى جانب ذلك ، أو يسبقه ، يجب أن نكرس لنفس الحوار والتواصل والتقارب بين الذات المسلمة ونفسها ، على نحو واعٍ ومدروس ، يراعي جملة من الضوابط والاعتبارات ، سنشير إليها فيما بعد .

كما أن حقل الفلسفة الإسلامية - وعلم الكلام خاصة - بديناميكيته واتساع آفاقه ، يجب أن يسهم في هذا الصدد ، وأن يكون لأهل هذا الاختصاص مزيد من الإسهامات ، فيما يتعلق بالجانب الفكري والاعتقادي ، فهما بلا شك أساس وجوهر في عملية الحوار والتقارب تلك ، ولعل الإسهام الجاد والمخلص في هذا الجانب على مستوى الفكر والتأصيل والنقيد ، يسهل الأمر كثيراً في المجال الفقهي والاجتماعي وغيرهما .

والمقرر أن كبار المفكرين والمصلحين الإسلاميين في القرن المنصرم والقرن السابق له ، قد استفرغوا جهدهم في تصور وصياغة المشاريع الفكرية النهضوية التجديدية (الوحدوية) ذات الأطر القرآنية ، ورغم أنها أثمرت في حينها ثمرات يانعات، ولا زال جزء من أثرها قائماً إلى اليوم - فإن حاضر عالمنا الإسلامي لم يتمثلها التمثل المأمول فيه ولم يترجمها إلى واقع حي ، فينهض بنيانه مشيداً على قواعدها وأركانها. والحق : إن النخبة من أهل الفكر والثقافة مدعوة اليوم بشدة إلى الوقوف على أسباب وعلل ذلك .

لقد أدى ذلك - وغيره من أسباب نتلمسها في قادم الصفحات - إلى طرح فكرة هذه الورقة وتعاضم أهمية موضوعها ، الذي يحاول أن يعالج إشكالية التقريب بين الفكر السني والشيعي في ضوء قراءة هموم حاضر المسلمين، المشار إليها .

ويتبادر إلى الذهن - في هذه المقدمة- عدد من التساؤلات، لعل أهمها: لماذا الفكر السني والشيعي بالذات؟ وأي الفرق الشيعية المعني بها هنا؟ وما حدود هذا البحث؟ وما منهجه وخطته؟ والجواب عن ذلك في العناصر التالية:

أ - لاشك أن فكرة التقريب لو شملت مختلف الفرق الإسلامية المعاصرة، فستكون أكثر نجاحاً وأعم فائدة ، لكن دراسة الإشكالية على هذا النحو أكبر بكثير من مساحة البحث وطاقة الباحث. ومن جهة أخرى ، فالمعروف أن السنة والشيعية، هما أكثر الاتجاهات الفكرية والمذهبية الإسلامية؛ عدداً وانتشاراً وتأثيراً في العالم الإسلامي اليوم ، الأمر الذي جعل البحث يصرف اهتمامه نحو هذين الفكرين دون غيرهما.

ب - أما الشيعة ، فطوائفها أو فرقها - من المنظور التاريخي - عديدة. منها ما غالت في أفكارها وعقائدها إلى حدٍ أخرجها عن دائرة الدين<sup>(١)</sup> ، ومنها ما كانت أكثر اعتدالاً حتى ضاقت الهوية بينها وبين الفكر السني كثيراً<sup>(٢)</sup>، ومنها ما اتخذت بين هذه وتلك ، موقفاً وسطاً. وكثير من هذه الفرق لم يعد له وجود في العصر الراهن. وعلى أية حال، فالمعنية بالدراسة هنا، الشيعة الإمامية الاثنا عشرية ، فهي -كذلك- أكثر فرق الشيعة انتشاراً ونفوذاً وتأثيراً.

ج - وكما أن التقريب يشمل مختلف الفرق الإسلامية - وإن كنا قصرناه هنا على اتجاهين فكريين - فكذلك القضايا موضوع التقريب فيها بين الفكر السني والشيعي، كثيرة ومتنوعة، فهناك ما يختص بالفكر العقدي أو القائم على العقيدة والفكر السياسي ، وكذلك الفكر الفقهي ، وهناك ما يتعلق بجوانب التفسير وعلوم القرآن ، والسنة النبوية. ولكل جانب أو حقل منها، رجاله أو المتخصصون فيه.

(١) كالسبائية والحربية والمنصورية والعلبانية والإسماعيلية الخطابية) راجع : فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختي، وسعد بن عبد الله القمي ، تحقيق د. عبد المنعم الحفني، دار الرشد ، ط ١ ١٩٩٢م ص ٣٣، ٤٩، ٦٠، ٧٩.

(٢) كاليقوبية مثلاً : انظر المرجع السابق ص ٧١.

ولذا صرفت الورقة تركيزها إلى معالجة الفكر العقدي ( الكلامي ) عند الاتجاهين ويتضمن ذلك ، الفكر السياسي الذي يمثل في الحقيقة أس الاختلاف والتنازع كما سنعرف . وربما يقفز إلى الذهن اتساع الموضوع وتشعبه - رغم هذا التحديد له - بحيث يُظن صعوبة أن تأتي عليه ورقة بحثية كهذه ، ولكن الهدف في هذا المقام ، ليس الحصر والاستقصاء التفصيلي، بقدر الاهتمام لقضايا بعينها تشكل المحك الأساس للخلاف . على أن ما يتضمنه البحث من أفكار نظرية حول إشكالية التقريب، وإن انصببت على الفكر العقدي والسياسي، يمكن أن ينصرف كثير منها إلى معالجة قضية التقريب في جوانب الفقه والتفسير والحديث.

د - اقتضى موضوع البحث ، أن تكون قراءته : تاريخية تحليلية مقارنة . وقد قُسم البحث إلى ثلاثة محاور : الأول بعنوان : التقريب بين المذاهب الإسلامية ، من منظور تاريخي . وعنون الثاني بـ : إشكالية التقريب بين الموجبات والعقبات . والثالث بعنوان : إشكالية التقريب .. المداخل و المنطلقات و الوسائل. ثم جاءت الخاتمة ، وقائمة المصادر والمراجع .

\* \* \*

## المحور الأول : التقريب بين المذاهب الإسلامية ( من المنظر التاريخي )

المهتمون - قديماً وحديثاً - لأمر الفرق الإسلامية ومقالاتها والخلاف الدائر بينها، ليسوا سواء ، في نظرهم إلى هذا الخلاف. فقد حاول البعض منهم توسيع وتعميق الشقة بين الفرق بالتركيز على مواطن الاختلاف والمفارقة وتضخيمها وإصدار الأحكام في لهجة متشددة . وحاول البعض الآخر توصيف عقائد الفرق الإسلامية على ما هي عليه، منافحاً من خلال ذلك عن مقالة المذهب الذي ينتمي إليه سنياً (أشعرياً أو ماتريدياً أو سلفياً .. ) كان أو شيعياً (على اختلاف فرقها) ، ويمثل ذلك بعض من مؤلفي كتب الفرق والمذاهب والملل والنحل في الفكر الإسلامي . وهناك اتجاه آخر تطلع إلى الإصلاح والتقريب والتأليف بين المذاهب المختلفة فيما افترقت فيه ، فتباعدت به .

وقد ظهر هذا النشاط الإصلاحى التقريبي المقصود ، في صور وضروب متنوعة، يمكن تصنيفها في العناصر الآتية ، مع مراعاة السياق الزمني في كل عنصر على حدة:

### أولاً - مؤتمرات وندوات علمية

لعل بدايات هذا النشاط ترجع حسبما هو مدون وتحت أيدينا - إلى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، أي منذ أكثر من قرنين ونصف، حين دعا ملك إيران نادر شاه الأفشاري الشيعي (١١٦٠هـ - ١٧٤٧م) إلى عقد مؤتمر علمي كبير تحت رعايته، عرف واشتهر بـ (مؤتمر النجف) - سنة (١١٥٦هـ - ١٧٤٣م) للحوار بين الاتجاهين السني والشيعي الإمامي ، في محاولة منه للتغلب على المشكلات السياسية والصراع القائم بين دولته من جهة ، وممالك الخلافة العثمانية في العراق، والولايات الإيرانية السنية كالأفغان والأزبك والتركستان وما وراء النهر ، من جهة أخرى. (١)

(١) انظر : (مؤتمر النجف) للسويدي، نشره السيد محب الدين الخطيب ضمن كتابه الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثنى عشرية ، المكتبة السلفية ، مصر ١٩٧٣ ، ص ٦٤ - ٦٨ ، ٨٨ - ٨٩ . وقد كتب السويدي وقائع المؤتمر في كتاب بعنوان (الحجج القطعية لاتفاق الفرق الإسلامية) ونشرته مطبعة السعادة بمصر ، عام ١٣٢٣هـ .

ورغم أن فكرة التقريب هنا أخذت طابعاً سياسياً، وربطها بين الاختلاف المذهبي والصراع السياسي ربطاً تلازمياً ، فلا نعدم وجود دافع تأليفي تقريبي لها ، يزيل عوامل الشقاق والتصارع ، نتلمس ذلك في كلام نادر شاه حول بيان سبب عقد هذا المؤتمر، حين قال لرئيس أو ( مراقب ) المؤتمر العالم السني عبدالله السويدي العباسي (ت ١١٧٤هـ) الذي كان قد استوفده نادر شاه من حاكم العثمانيين في العراق لهذا الغرض (إن في مملكتي فرقتين ، تركستان وأفغان، يقولون للإيرانيين : أنتم كفار، فالكفر قبيح ولا يليق أن يكون في مملكتي قوم يكفر بعضهم بعضاً) (١).

ويقول السويدي :«فأمر (الشاه) أن يجمع علماء إيران وعلماء الأفغان وعلماء ما وراء النهر ، ويرفعوا المكفرات ، وأكون ناظراً عليهم ووكيلاً عن الشاه وشاهداً على الفرق الثلاث بما يتفقون عليه» (٢).

وقد انتهى هذا المؤتمر إلى التسالم بين السنة والشيعة على القول بإمامة الخلفاء الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - على منبر الكوفة بحضور نادر شاه نفسه ، وقد وضع علماء الاتجاهين جميعاً أختامهم على المحضر الرسمي لهذا المؤتمر. (٣)

ومع أن المؤتمر قد حقق - في وقته - نجاحاً كبيراً فيما هدف إليه ، لم يترك أثراً واضحاً على الفكر الشيعي ، وعلى طبيعة علاقته بالفكر السني، ولعل من أسباب ذلك ، عدم استمرارية مثل هذه المؤتمرات التي تشكل مبادرات (رسمية) في هذا الصدد.

أما الندوات العلمية ، فقد عقدت الندوة العلمية الأولى التي أقامتها المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو) بنفس العنوان (التقريب بين المذاهب الإسلامية) بالرباط في الفترة من ١٦ - ١٨/٩/١٩٩١م ، وقد تضمنت توصياتها: ضرورة اهتمام

(١) انظر : المرجع السابق ، ص ٧٦.

(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٨٨.

(٣) انظر : المرجع السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣.



العلماء والفقهاء بتوعية الرأي العام بالثوابت التي تجمع أبناء الأمة الإسلامية ، وأن عليهم الدور الكبير في استجلاء وتعميق قاعدة الالتقاء العريضة بين أبناء الأمة ، وأن مظاهر الاتفاق أكثر من مظاهر الاختلاف والفرقة. (١)

وقد جاءت هذه الندوة بعد محاضرة (درس ديني) ألقاها وزير الأوقاف المغربي د. عبد الكبير العلوي بين يدي الملك الحسن الثاني عن إشكالية التقريب بين الفرق الإسلامية ، في مارس ١٩٩١م. ويبدو أن هذه المحاضرة كان لها صدى في الأوساط العلمية والثقافية هناك، مما عساه جعلها أحد أسباب عقد ندوة الرباط الأولى ، بعد أشهر معدودة من نفس العام، وقد تضمنت المحاضرة من مسائل التقريب: فوائده ومعوقاته. والقضايا التي ينبغي حسمها ، والأخطاء المنهجية في الفكر الشيعي وبعض مقترحات وتوصيات (٢). ثم جاءت الندوة العلمية الثانية التي أقامتها الإيسيسكو أيضاً لنفس الغرض في الرباط ١٩٩٦م.

ثم تلا ذلك عقد ندوة دولية حول التقريب بين المذاهب ، نظمتها مؤسسة الإمام الخوئي بدمشق في أبريل ١٩٩٩م ، ثم نشرت بحوثها وفعاليتها في الكويت ، بعنوان (استراتيجية التقريب بين المذاهب الإسلامية) .

كما عقد مؤتمر علمي في حلب بسوريا، تحت عنوان (المشروع المستقبلي لوحدة الأمة الإسلامية) بالتعاون بين سفارة إيران والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، في الفترة ١-٢/٢/٢٠٠٠م ؛ وقد شارك فيه أساتذة ومفكرون معنيون بأمر التقريب ؛ ولكن بدا واضحاً على البحوث المقدمة ، الاهتمام الشديد بقضايا الفقه أو الفكر الفقهي ، على حساب الفكر العقدي ، إلى حد كبير ، كما بدا عليه الطابع السياسي الذي قفز

(١) راجع أعمال وتوصيات ندوة التقريب بين المذاهب الإسلامية ، الرباط ١٩٩١م.  
(٢) طبعت هذه المحاضرة باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية، في كتاب ، ونشرته مطبعة فضالة، المغرب ، ١٩٩٢م.

فوق المعالجة العلمية التفصيلية لقضايا الخلاف (المتجذرة) والتأصيل النظري لقضايا وإشكاليات التقريب ، ليهتم بالعموميات والخطوط العريضة. (١)

ثم نظم المجلس الأعلى الإسلامي بالجزائر ملتقى دولياً حول التفاهم بين المذاهب الإسلامية بالجزائر في مارس ٢٠٠٢ م ، وتولى المجلس نشر أعمال الملتقى.

وأخر مؤتمر - في هذا الصدد حتى الآن - جاء بعنوان " مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية" وقد عقدته وزارة الشؤون الإسلامية بمملكة البحرين في الفترة من ٢٠ - ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣ م ، وقد شارك فيه بأوراق ، نخبة من الأعلام والمفكرين المهتمين بهذه القضية ، منهم د. يوسف القرضاوي ، و د. سعيد رمضان البوطي، و د. حمدي زقزوق، و د. حامد الرفاعي ( رئيس المنتدى الإسلامي العالمي للحوار) والشيخ محمد مهدي شمس الدين ، و د. أحمد صدقي الدجاني ، ومحمد التسخيرى (أمين عام المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية) والمرجع الديني آية الله السيد محمد حسين فضل الله ، وغيرهم (٢) .

### ثانياً - هيئات ومؤسسات علمية:

هناك هيئات علمية ، قامت لتضطلع بهذا الدور، وعلى رأسها ( دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ) التي أسست في القاهرة ، في وقت مبكر نسبياً (عام ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م).

وكان من أهم البنود الرئيسية للقانون الذي قامت عليه الدار وجماعة التقريب التابعة لها؛ العمل على جمع كلمة أرباب المذاهب الإسلامية (الطوائف الإسلامية) الذين باعدت بينهم آراء لا تمس العقائد التي يجب الإيمان بها. والسعي إلى إزالة ما يكون من نزاع بين

(١) نشرت المستشارية الثقافية الإيرانية بدمشق تقريراً مفصلاً عن أعمال هذا المؤتمر ضمن كتاب (بحوث ودراسات في التقريب بين المذاهب الإسلامية) دمشق ط١ - ٢٠٠١م.

(٢) وقد نشرت أوراق هذا المؤتمر في مجلة الهداية ، الصادرة عن وزارة الشؤون الإسلامية بمملكة البحرين ، العددان ٣١٢ - ٣١٣ ، يناير ٢٠٠٤م.

شعبيين أو طائفتين من المسلمين والتوفيق بينهما . ونشر المبادئ الإسلامية باللغات المختلفة وبيان حاجة المجتمع إلى الأخذ بها. (١)

وقد أصدرت الدار مجلة إسلامية عالمية ، بعنوان (رسالة الإسلام) بدأ صدور عددها الأول عام ١٩٤٩م، إلى أن توقفت في رمضان ١٣٩٢هـ - أكتوبر ١٩٧٢م، بعد ما صدر منها ستون عدداً<sup>(٢)</sup>، تناولت قضايا وأدبيات التقريب، وقضايا فكرية وثقافية أخرى.

وقد ساهمت في كتابة بحوث ومقالات أعدادها ، أقلام النخبة من كبار العلماء، أمثال: الإمام محمود شلتوت ، والعلامة محمد عبدالله دراز ، ود. أحمد أمين، ود. محمد البهي ، ومحمد فريد وجدي، ود. محمود فياض، ود. محمد يوسف موسى، والشيخ عبد المتعال الصعيدي ، والإمام محمد أبو زهرة ، وغيرهم. بما يكشف عن توافر الدافعية والحماس لفكرة التقريب، عند هؤلاء الأعلام. ومن العلماء الشيعة: الإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء ، ومحمد علي الطباطبائي من النجف الأشرف، والشيخ محمد جواد مغنية، من بيروت ، والسيد محسن الصدر من إيران، فضلاً عن أن مؤسس الدار وصاحب فكرتها، وسكرتير عام جماعة التقريب ، هو العالم الشيعي الشيخ محمد تقي القمي (ت ١٩٩٠م).

وهؤلاء الأعلام - أو جلهم - كانوا أعضاء بارزين في الجماعة ، متحمسين لبنودها ومبادئها ، وكان من أعضائها أيضاً الإمام الشيخ مصطفى عبد الرزاق ، والشيخ عبد المجيد سليم ، والشيخ محمد المدني والشيخ المراغي والشيخ عبد الحسين الموسوي والسيد محمد حسين آقابروجردي.

كما تم تأسيس (المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية) في إيران ، في ثمانينات القرن العشرين ، وقد ضم علماء ومفكرين من أقطار العالم الإسلامي على اختلاف

(١) انظر : مجلة رسالة الإسلام ، الصادرة عن هذه الدار ، السنة الثانية ، العدد الرابع ، أكتوبر ١٩٥٠ ، ص ٤٤٧.

(٢) انظر : د. جودت القزويني: اتجاهات التقريب بين المذاهب الإسلامية، مجلة المنهاج ، إصدار مركز الغدير للدراسات الإسلامية، بيروت ، عدد ٢٨، السنة السابعة ، شتاء ٢٠٠٣م ، ص ١٢٢. وقد طبعت أعداد مجلة (رسالة الإسلام) فيما بعد في خمسة عشر مجلداً.

مذاهبهم، ويسعى إلى إنشاء مجامع فرعية له في أقطار مختلفة ، ومن أهداف هذا المجمع، التي يتطلع بحرص و اهتمام شديدين - حسب نظامه الداخلي- إلى تحقيقها: السعي إلى تقارب وتعارف أكثر بين المذاهب والقادة الدينيين في الجوانب العقائدية والفقهية والاجتماعية. وتوعية الجماهير المسلمة بفكرة التقريب وتعريفها بما يحاك ضد المسلمين والثقافة الإسلامية. وهناك خطوات اعتمدها المجمع للوصول إلى أهدافه ، منها: إقامة المؤتمرات والندوات التقريبية المستمرة ، والابتعاد عن كل عمل يؤدي إلى التفرقة، وتعزيز كل عمل يؤدي إلى الوحدة والتآلف بين أبناء الأمة ، ثم تأسيس (جامعة المذاهب الإسلامية) كأحد الأعمال التقريبية البالغة الأهمية<sup>(١)</sup>. وقد أصدر المجمع في سنة ١٩٩٤م مجلة علمية فصلية ، ذات نشاط بارز ، بعنوان (رسالة التقريب) صدر منها أكثر من ثلاثة و أربعين عدداً . كما أنشأ مجمع الفقه الإسلامي بجدة شعبة متخصصة بعنوان (التقريب بين المذاهب الإسلامية) .

### ثالثاً - الحوار الثنائي (الحي أو في صورة مراسلات)

وهو أحد أشكال أو مظاهر التقريب ، الذي اضطلع به - بجهود فردية ذاتية - علمان من الاتجاهين (السنّي والشيعي) ، وهذا الحوار الثنائي ، كان يأتي في صورة حوار حي (يكون طرفاه حاضرين) أو في صورة مراسلات شخصية ، تدور بين علمين .

أما النوع الأول : فيرجع إلى أوائل القرن العشرين ، حيث عقدت جلسات نقاشية حوارية بين شيخ الأزهر الإمام سليم البشري (ت ١٩١٦م) والعالم الشيعي

(١) راجع تفاصيل ذلك في الورقة التي تقدم بها الشيخ محمد تقي نجف - رئيس مركز الأبحاث التابع للمجمع إلى مؤتمر (المشروع المستقبلي لوحدة الأمة الإسلامية) نشر ضمن كتاب (بحوث ودراسات في التقريب بين المذاهب الإسلامية) ص ٢٢٤ - ٢٢٥ ، مرجع سابق.

عبد الحسين شرف الدين الموسوي، بغية التقريب بين الفكرين . وقد دون الموسوي هذه الحوارات في كتاب طبع باسم (المراجعات) (١).

والحق أن هذا الرجل ، رغم ما اشتهر عنه بأنه أحد دعاة التقريب ، الرواد ، قد استنطق شيخ الأزهر بما يستحيل على الإمام الأكبر أن يكون قد قاله أو وافق عليه ضمناً أو رحب به وأجازته ، فضلاً عن أن يكون قد سكت عنه ، لا سيما مسألة تكفير الصحابة وسب الخلفاء الراشدين الثلاثة. وقد كتب الباحثون ردوداً مطولة على هذا الكتاب (٢).

ولا شك أن ما تضمنه هذا الكتاب ومنهجه وما آثاره من جدل وردود أفعال ، لا يخدم عملية التقريب ، بل يقف حجر عثرة في سبيلها، ولعل الموسوي قد فهم - واهماً- أن التقريب يعني في التحليل الأخير ، قبول مقالة الاثنى عشرية والنزول عليها ، وهذا تقويض للفكرة من أساسها مهما حشد لها من أسباب النجاح، خصوصاً وأن الرجل معني بأمر التقريب!! وله كتاب آخر بعنوان "الفصول المهمة في تأليف الأمة".

وهناك حوار ثنائي آخر حديث نسبياً، دارت وقائعه المتعددة في لندن سنة ١٩٩٥م بين مفكرين إسلاميين هما العالم الشيعي الشيخ محسن الأراكي والعالم السني الدكتور محمد عبد الله المسعري ، وكانت مشكلة الإمامة أحد محاوره الرئيسية، ورغم أن هذا الحوار لم يفض عن تصور يؤدي إلى محاولة لحسم قضايا الاختلاف ، فإنه يعد مدخلاً لحوار مثمر يقوم بين الفكرين، بصورة لا تخضع لتدخل سلطة أو مصالح شخصية، لا سيما وأن

(١) طبع أول مرة في صيدا سنة ١٩٣٦م ، وزادت طبعاته على الخمسين ، راجع : د. جودت القزويني مرجع سابق ، ص ١٢٠.

(٢) انظر : مع الشيعة الاثنى عشرية في الأصول والفروع ، د. علي السالوس ، دار النقوى ، مصر ، ودار الثقافة ، الدوحة ، ط ١ - ١٩٩٧ ، ٢٠٩/١ ، ٢٨٠/٤ ، وله أيضاً كتاب (المراجعات المقترأة على شيخ الأزهر البشري) رداً على كتاب الموسوي.

المتحاورين قد عايشا التحديات التي تواجه الفكر الإسلامي وضرورة النهوض بحاضر المسلمين، والتي تمثل في نفس الوقت - في نظرهما- أهم دوافع قيام هذا الحوار.<sup>(١)</sup>

أما الحوار (التقاربي) الذي جاء في صورة مراسلات شخصية ، فقد شكل طرفيه، العالم السني البغدادي الشيخ إبراهيم الراوي (ت ١٩٤٦م) والعالم الشيعي محمد مهدي السبزواري توفى في إيران سنة ١٩٣١م.

وقد انبثق هذا الحوار كردة فعل لسقوط الخلافة العثمانية (الإسلامية) ولوضع الاستعمار يده على معظم البلدان الإسلامية ، وبمثابة محاولة لنبذ الخلافات. وقد اتسم بالنضج والموضوعية والصراحة في تشخيص الأوضاع القائمة آنذاك والخروج بنتائج هي في نظر المتحاورين يمكن أن تكون حلاً لإيهاء الصراعات والخصومات الفكرية المذهبية، منها : ترك التعصب المتوارث ، والابتعاد عن المجادلات الطائفية ؛ أو نقل وقائع الماضي إلى الحاضر، وإيقاف أي نوع من التشهير الطائفي بين الفرق، وعدم جعل المذهبية محوراً للتنافس أو التعصب الطائفي. وقد نشر الراوي ببغداد سنة ١٩٣٠م بعض الرسائل المتبادلة مع السبزواري ، التي تعد حصيلة جهود سنتين من المكاتبة ومواصلة الحوار - في كتاب بعنوان (داعي الرشاد إلى سبيل الاتحاد)<sup>(٢)</sup>.

---

(١) راجع : د. جودت القزويني ، مرجع سابق ، ص ١٢١ - ١٢٢ . وقد صدرت إحدى حلقات هذا الحوار في كتاب بعنوان ( حوار في الإمامية) نص الحوار الفكري بين الشيخ محسن الأراكي ، ود. محمد عبد الله المسعري ، بيروت ٢٠٠٠م ..

(٢) انظر : د. جودت القزويني ، مرجع سابق ، ص ١١٩ - ١٢١ - وهنا نشير كذلك إلى العلاقات العلمية التي أقامها الشهيد حسن البنا مع بعض مفكري وعلماء الشيعة.

## رابعاً : إسهامات فردية في صورة بحوث وكتابات

وقد قام بهذا الجهد (الفردى) طائفة من كبار العلماء والمفكرين والباحثين الجادين، من السنة والشيعنة على حد سواء ، وبعضهم وقف لذلك ، كتباً قائمة برأسها ، وبعضهم الآخر جاء إسهامه فى صورة بحث أو مقالة أو (بيان) أو مباحث وفصول ضمن مؤلفاته.

ومن الصعوبة ، ذكر هذه الإسهامات - حصراً فى هذا المقام- ويمكن أن نورد باختصار نماذج لأهمها فيما يلى:

- معالم التقريب بين المذاهب الإسلامية ، للأستاذ محمد عبد الله ، طبع دار الهلال بالقاهرة .
- بين الشيعة وأهل السنة ، د. سليمان دنيا ، طبع وزارة الأوقاف بمصر.
- (بيان للمسلمين) للإمام الأكبر الشيخ عبد المجيد سليم ، شيخ الأزهر الأسبق، مجلة رسالة الإسلام، العدد الأول ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٥٣ .
- مقال «الوحدة الإسلامية» للإمام محمد أبوزهرة ، مجلة رسالة الإسلام ، العدد ٣٧ - ٤٠ ، السنة العاشرة.
- (بيان للمسلمين)<sup>(١)</sup> للإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء.
- ضرورات الدين والمذهب عند الشيعة الإمامية<sup>(٢)</sup> للشيخ محمد جواد مغنية، ويهدف هذا البحث إلى استجلاء الفرق بين أصول (ضرورات) الدين التى لا يصح إسلام المرء إلا بها، وبين ضرورات المذهب التى يختص بها دون المذاهب الأخرى ، والتى لو أنكرها المرء يخرج عن نطاق المذهب ، ولا يخرج عن دائرة الدين ، وهذا يأتى بمثابة مقدمة علمية لإمكان قيام عملية التقريب بين المذاهب.

(١) نشرته دار التقريب بالقاهرة ، وضمنه كتابه (أصل الشيعة وأصولها) ص ١٧٨ - ١٨٤ ، منشورات البزاز ، تصدر عن دار مواقف عربية ، لندن ، ط ١٩٩٤م؛ فضلاً عن أن فى هذا الكتاب إشارات أخرى متعددة إلى قضية التقريب وأهميتها ورؤيته فيها.

(٢) بحث منشور بمجلة رسالة الإسلام ، عدد ٤ ، السنة الثانية، أكتوبر ١٩٥٠م.

- التقريب واجب إسلامي، د. محمود فياض ، مجلة رسالة الإسلام، عدد(٤) السنة الثانية، يناير ١٩٥٣م.
- مدى الوحدة السياسية بين المسلمين ، الشيخ عبد المتعال الصعيدي، مجلة رسالة الإسلام، ، عدد ١ السنة الخامسة يناير ١٩٥٣م.
- الدعوة الإسلامية إلى وحدة أهل السنة والإمامية ، للإمام أبي الحسن الخنيزي.
- دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، للشيخ محمد الغزالي ، وفيه صفحات عن إمكانية وضوابط التقريب بين أهل السنة والشيعة<sup>(١)</sup>.
- السنة والشيعة والحاجة إلى حوار جديد<sup>(٢)</sup> للدكتور أحمد كمال أبو المجد.
- مبادئ أساسية فكرية وعملية في التقريب بين المذاهب<sup>(٣)</sup>، للدكتور يوسف القرضاوي.

وأخيراً ، فإن المتأمل لهذه القراءة التاريخية الموجزة ، لإشكالية التقريب بين المذاهب الإسلامية ، ولجملة الإسهامات العلمية في هذا الشأن ، كيفما كانت الصورة التي تشكلت عليها (مؤتمرات أو ندوات أو هيئات علمية أو حوارات أو جهود فردية) يمكن أن يلاحظ ما يلي:

- ( أ ) - رغم أن كثيراً من هذه الإسهامات قد عممت فكرة التقريب على مطلق المذاهب الإسلامية ، غير أن مقصودها - رغم هذا التعميم - يتوجه نحو التقريب بين الفكرين ، السني والشيوعي الاثنى عشري تحديداً ، وجاءت مضامينها النظرية

(١) نشر دار الوفاء للطباعة والنشر ، مصر ، ط ٢ ١٩٨٨م.

(٢) مجتبان منشوران ضمن كتابه (حوار لا مواجهة) الهيئة العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٢م. ورغم اختصارهما الشديد، فقد ضمنهما د. أبو المجد تحليلاً دقيقاً وعميقاً لطبيعة الخلاف ، وشرائط التقريب.

(٣) بحث مطول منشور في كتاب (بحوث ودراسات في التقريب بين المذاهب الإسلامية) مرجع سابق ، وتضمن هذا الكتاب بحثاً أخرى مثل : إشكاليات وحدة المسلمين د. وهبة الزحيلي ؛ ونهج التقارب الفكري ، د. محمد الدسوقي . والوحدة الإسلامية: عناصرها ومواقعها للشيخ محمد واعظ الخراساني.



والتطبيقية مؤكدة لذلك ، وهذا يشير إلى ما قلناه في صدر البحث من أن هذين الاتجاهين ، يمثلان أكبر المذاهب الدينية والفكرية على الساحة الإسلامية اليوم.

(ب) - إن التوصيات والنتائج والمبادئ والبيانات (بيان شيخ الأزهر الأسبق ، وبيان الإمام آل كاشف الغطاء) التي انتهت إليها هذه الإسهامات كانت في معظم الأحيان أو جميعها ، رهن المستوى النظري ، حتى وكأنها تنشأ وتصاغ لظروف مرحلية ، سياسية وثقافية ، طارئة ، تنتهي ، فتنتهي معها فاعلية تلك التوصيات والمبادئ ، أو كأنها صحاح متحمسين وحالمين ، يكذبها حال العلاقة بين الفكرين وواقع المسلمين المر ، كل يوم مائة مرة ، وهو أمر يؤخذ عليه قادة الفكرين ومن بيده الأمر ، على حد سواء.

(ج) - أصبح التقريب جزءاً مهماً من أدبيات الخطاب الفكري والحواري على الساحة الإسلامية المعاصرة ، ولعل في ذلك مدعاة إلى دراسة العلماء والمفكرين إشكالية التقريب دراسة نقدية ، تسلط الأضواء على إيجابياتها ونقاط القوة فيها، فتكرس لها الاهتمام، وعلى سلبياتها والمؤاخذات عليها، فتضع المقترحات والحلول لتلافيها.

\* \* \*

## المحور الثاني : إشكالية التقريب بين الموجبات والعقبات

### أولاً : موجبات التقريب وأسبابه

هناك أسباب وعوامل شتى ، تجعل قضية التقريب أمراً ضرورياً والحاجة إليه بالغة الشدة والأهمية، وتتعدد هذه الأسباب والعوامل ؛ حيث تشمل موجبات تتعلق بالمضامين المذهبية للفكرين وقضاياهما ، ويراعى في معالجتها أن تكون مقالة كلا المذهبين في صورة متوازية مقارنة . ثم أسباباً أخرى تتجاوز هذه الرؤية التفصيلية المقارنة ، لتدخل في إطار الهموم الكبرى والأطر الكلية للأمة ومصيرها.

## أ - موجبات داخلية (قضايا الاتفاق بين الفكرين)

وهي القضايا العقديّة والفكرية التي يتفق حولها الاتجاهان ويجمعان عليها . وبطبيعة الحال لا يتأتى التعرض لقضايا الاتفاق تلك (وكذلك قضايا الخلاف كما سيأتي بعد قليل) على سبيل الإحاطة بالتفاصيل والجزئيات ، فهناك كتابات كثيرة اضطلعت بهذا الجهد، وما يهم المقام واستكمالاً للفائدة هو التعرف على عناصر الاتفاق (وكذا الاختلاف) بالدرجة التي تجعلنا نكوّن تصوراً كلياً دقيقاً عن طبيعة المشكلة المذهبية، لنضعها في موضعها ، بلا تهوين أو تهويل ، مع التركيز على إيضاح قضايا الاتفاق بوصفها عاملاً أو موجباً داخلياً لفكرة التقريب.

يتفق السنة والشيعنة الاثنا عشرية على ضرورة التصديق بأصول العقيدة إجمالاً؛ كالإيمان الجازم بتوحيد الله ، والنبوات التي نص عليها القرآن الكريم ، واليوم الآخر، والكتب المنزلة .

وهذه الأصول بتفاصيلها من الأمور المعروفة والمقررة لدى الباحثين ، لا سيما الرؤية السننية لها، ولسنا بحاجة إلى إفاضة فيها، ولكن يحسن أن نورد بعض التفاصيل للرؤية الاثنى عشرية. فلقد ذكر عالم الشيعة الكبير ابن المطهر الحلي أن الإمامية ذهبت إلى أن "الله عدل حكيم لا يفعل قبيحاً ولا يخل بواجب، وأن أفعاله إنما تقع لغرض صحيح، وأنه لا يفعل الظلم ولا العبث ، وأنه رؤوف بالعباد، يفعل بهم ما هو الأصلح لهم والأنتفع، وأنه تعالى كلفهم تخييراً لا إجباراً، ووعدهم الثواب وتوعدهم العقاب على لسان أنبيائه ورسله المعصومين ..."<sup>(١)</sup>

ولا يختلف عن ذلك ما أورده علماؤهم المعاصرون ، فقد قرروا أنهم يعتقدون بوجود الله سبحانه ووحدانيته وصمديته ، وأنه ليس له شبيه ولا نظير ، ولا هو جسم ولا صورة

(١) منهاج السنة النبوية، للإمام ابن تيمية : تحقيق د. محمد رشاد سالم ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠٦ هـ ، ٣٠/١ ، وانظر تعقيباً مستفيضاً على هذا النص في نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام د. علي سامي النشار ، دار المعارف ، مصر ، ط٣ - ١٩٦٥ م ، ٢٩٠/٢ وما بعدها.

ولا يحل في جسم ولا يحدد بمكان، ليس بعرض ولا جوهر ، بل هو خالقهما ، منزه عن جميع الصفات التي تشببه بالممكنات ، ليس له شريك في الخلق، وهو الغني المطلق ، والكل محتاج إليه على الإطلاق ، أرسل رسله إلى الخلق واصطفاهم من الناس ، فبعثهم إليهم بآياته وأحكامه ليعرفوه ويعبدوه ، فجاء كل رسول من عند الله بما يقتضيه الحال ويحتاجه الناس. والناس مجزون بأعمالهم يوم الحساب، وأن القرآن كتاب أنزله الله على رسوله ، وهو الآن بين يدي المسلمين ، لم يحرف ولم يغير منه حتى حرف واحد. وملتزم بكل ما أمر به الله تعالى ، وبكل الواجبات والنوافل التي بلغها نبيه صلى الله عليه وسلم، ونمتنع عن ارتكاب المعاصي ، صغيرة أو كبيرة<sup>(١)</sup>.

ويبدو واضحاً ، سريان الروح الاعتزالية في هذا الكلام، بما يؤكد الفكرة التاريخية التي ترى أن مفكري الشيعة المتأخرين ، قد تبناوا النزعة الاعتزالية ، لا سيما في أصلي التوحيد والعدل ، بعد قيام التواصل الفكري بين المذهبين ، ورغم ذلك كان الاثنا عشرية حريصين على إبراز التمايز بين مذهبهم وبين الاتجاه الاعتزالي، (خصوصاً المسائل الكلامية المرتبطة بالإمامة) والتصدي أحياناً لإسراف المعتزلة في استخدام العقل<sup>(٢)</sup>.

أما الأصل العقدي الثالث عند الاثني عشرية وهو النبوة، فليس فيه اختلاف كبير عما هو عند أهل السنة والجماعة، فالفريقان يختمان سلسلة النبوة بمحمد صلى الله عليه وسلم والاختلاف الجزئي يكمن في مسألة العصمة ، حيث يرى الاثنا عشرية أن الأنبياء معصومون عن الكبائر والصغائر قبل النبوة وبعدها (لا يجوز عليهم الخطأ ولا النسيان ولا المعاصي ، وإلا لم يبق وثوق بأقوالهم وأفعالهم ، فتنتفي فائدة البعثة)<sup>(٣)</sup> بينما يذهب أهل السنة - في الجملة - إلى اعتبار الأنبياء معصومين عن الكبائر قبل النبوة وبعدها ،

(١) انظر: أصل الشيعة وأصولها ، للإمام آل كاشف الغطاء، ص ٧٠ - ٧١ ، ٨١ ، وليالي بيشاور .. مناظرات وحوار ، تأليف محمد الموسوي الشيرازي الملقب بسلطان الواعظين ، تعريب السيد حسين الموسوي ، مؤسسة البلاغ ، بيروت ، ط٢ - ١٩٩٩م. ص ١٣٤ - ١٣٥ .  
(٢) انظر : المدخل إلى دراسة علم الكلام، د.حسن الشافعي، مكتبة وهبة ط٢ - ١٩٩١م ، ص ١٠٦ - ١٠٨ ، وأصل الشيعة وأصولها ص ٧٩ - ٨٠ .  
(٣) انظر ما أورده ابن تيمية عن ابن المطهر الحلي - في منهاج السنة ٣٠/١ .

وغير معصومين عن الصغائر سهواً في بعض الأحيان<sup>(١)</sup> . وليس في ذلك - على أي حال - خلاف جوهرى .

والخلاصة أن الفكرين يتفقان على أن التوحيد والنبوة والمعاد ، تشكل الدعائم الضرورية للإسلام ، ومن أنكر واحداً منها يعلم أو بجهل ، فلا يعد مسلماً سنياً ولا شيعياً<sup>(٢)</sup> .

إن ذلك يشكل مساحة من الاتفاق في الأصول والأركان واسعة جداً ، بل هو كما عرفنا يمثل الأساس الذي يقاس به انتماء الفكرين أو أي فكر آخر ، إلى دائرة الإسلام من عدمه .

### ب - موجبات من خارج المضامين المذهبية

وهي متعددة ، وكثير منها يفرض نفسه - ربما أكثر من أي وقت مضى - إلى حد الأمر اللازم ، فهناك - إلى جانب ماسبق - طائفة من الأطر العامة والكليات والهموم الكبرى ، يتفق - أو لا بد - عليها الاتجاهان ، وكل اتجاه إسلامي ، ولا تقبل التفريط أو وضعها في دائرة (الأخذ والرد) ، مثل : وحدة الأمة ، ووحدة العبادة ، ووحدة الثقافة الإسلامية ، ووحدة الانتماء ، ووحدة الهدف ، ووحدة العمل ضد عدو مشترك ، والاتفاق على مكارم الأخلاق ، ووجوب الانشغال بالهموم الكبرى للأمة ، ووحدة المصالح والمصير ووحدة القبلة والشرائع والشعائر .. إلخ .

هذه كلها مقومات أساسية للوحدة والتقارب الديني والسياسي والثقافي وأكثرها لا يوجد لدى الآخر ، ومع ذلك نلاحظ ما يشهده الواقع العالمي - غير الإسلامي!! - من تقارب وصل إلى حد التكتلات والتجمعات السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الدينية ، التي تحاول أن تدرأ عن نفسها الأخطار وتظهر بصورة البناء القوي المتماسك .

(١) انظر : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، د. النشار ، ٢/٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) انظر : ضرورات الدين والمذهب عند الشيعة الإمامية ، محمد جواد مغنية ، ص ٣٨٨ ، مرجع سابق .

فلقد اقتربت المذاهب المسيحية - على ما بها من تباعد عقدي - بعضها من بعض ، وتعاونت فيما بينها ، وكذلك تقاربت اليهودية والمسيحية - على ما بينهما أيضاً من عداة تاريخي - وتعاونتا في مجالات شتى ، حتى وصل أمر التقارب إلى صدور وثيقة الفاتيكان الشهيرة بتبرئة اليهود من دم المسيح، كما حدث التقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبل انهياره، فيما سمي وقتذاك بسياسة الوفاق. أما أوروبا التي مزقتها الحروب والصراعات الاثنىة والسياسية والأيدولوجية ، فهي الآن تتقارب كثيراً حتى توشك أن تكون دولة واحدة وقد نجحت في تذويب ما بينها من فواصل وحدود إلى حد كبير<sup>(١)</sup>. رغم اختلاف الألسنة والثقافة والأعراق والمرجعيات الفكرية والسياسية ، وقد تمخض عن ذلك ميلاد وشببية "الاتحاد الأوربي" الذي دهش له العالم بأسره.

وعلى الرغم من وحدة المسلمين في مجالات شتى على النحو المشار إليه قبل قليل، والتي تبدو على المستوى النظري فحسب !! ، فإن حال الأمة تشكو من تمزق وتردٍ وتخلف حضاري وتقني ، وفي ذلك موجب آخر إلى الحوار والتقارب مع الذات المسلمة.

كما أن العولمة وسيولة المعلومات وتدفعها وتقنيات الاتصال والتواصل الهائلة واختزال العالم في قرية كونية ، وتهاوي الحواجز بين الشعوب والثقافات - كل ذلك قد فرض تحدياً جديداً قاسياً على الأمة الإسلامية وثقافتها<sup>(٢)</sup>. وليس بوسع أطروحة أو فلسفة تتصدى لهذا التحدي أن تغفل عن ضرورة التواصل والحوار مع الذات أولاً ، فإن لقاء الآخر والتواصل معه ، أصبح نتيجة العوامل المذكورة ، شيئاً لازماً علينا، لا اختيار لنا فيه . ومن العبث أن نتحاور مع الآخر وقيمه وثقافته ، ونحن على شقاق تاريخي ومذهبي وسياسي فيما بيننا.

(١) انظر : د. القرضاوي ، مبادئ أساسية فكرية وعملية في التقريب بين المذاهب ، ص ٢٢ مرجع سابق.

(٢) انظر تفصيلاً أكثر في : الثقافة العربية وعصر المعلومات، د. نبيل علي ، عالم المعرفة ، الكويت ، عدد ٢٧٦ ، ديسمبر ٢٠٠١ ، ص ١٢٥ وما بعدها .

وملاك القول ، إن الحوار والتقارب بين المذاهب والتيارات الفكرية والعقدية الإسلامية، هو من أهم مقومات وحدة الأمة ، ولاشك أن نشدان هذه الوحدة - فضلاً عن قيامها - فريضة بمقتضى الدين ، وضرورة بمقتضى واقع المسلمين.

## ثانياً : من عقبات التقريب

رغم ما أوردناه من موجبات التقريب وأسبابه ، داخلية كانت أو من خارج مضامين الفكرين ، وهي خطوط عامة رئيسة يجب إبرازها وتركيز الضياء عليها - فإن هناك عقبات - أو هكذا تبدو للباحث - وما كنا نتمنى الحديث عنها أو إثارتها ، ولكن هذا الحديث أمر توجبه المنهجية وخلص النية ودقة استيفاء التناول ، ولعل المكاشفة في دراستها ووضعها متوازية بجانب الموجبات ، يدفع نحو التغلب عليها وإيجاد قواعد وأصول علمية ومنهجية تحكم قراءتها أو تناولها، إذا ما قام حوار فعلي وتقارب صادق.

لقد سبق الحديث عن القضايا العقدية والفكرية الكثيرة المتفق عليها، وكذلك الموجبات التي يجمع عليها الاتجاهان. ولكن هناك قضايا خلافية بينهما، يمكن اختزالها في قضية واحدة ، نتجت عنها أو تفرعت منها قضايا فكرية جزئية أخرى ، ظهرت في صورة مقالة عقدية أو مبدأ مذهبي.

تلك هي قضية (الإمامة)، وهي بتفريعاتها أساس وجوهر وبداية الخلاف بين الفكرين على الإطلاق ، بل في الفكر الإسلامي عموماً ؛ يقول الشهرستاني(ت ٥٤٨هـ): " وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سئل سيف في الإسلام على قاعدة دينية، مثل ما سئل على الإمامة في كل زمان"<sup>(١)</sup>. وقد أصبح هذا الخلاف أحد أهم محاور الشقاق السياسي والخلاف المذهبي بين الشيعة وأهل السنة<sup>(٢)</sup>.

(١) الملل والنحل ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار صعب، بيروت ، ١٩٨٦ ، ٢٤/١.

(٢) انظر: د. حسن الشافعي : المدخل إلى دراسة علم الكلام، ص ٦٥ - ٦٦.

وبداية نقرر أن أهل السنة جميعاً والشيعية الاثنى عشرية - وغيرها من طوائف الشيعة- والمرجئة ، والمعتزلة إلا نفرأ قليلاً منهم (فرقة الأصب ، وهشام الفوطي) ، والخوارج ما عدا النجدات- كل هؤلاء قد اتفقوا على القول بوجوب الإمامة<sup>(١)</sup>.

إن السنة والشيعة يجمعون معاً على وجوب نصب الإمام ، وهذا الأمر - بهذه النظرة الكلية للمسألة - له أهميته، فلعله رغم تباعد الفكرين في التفاصيل كما سنعرف، يضيق من هوة البون ويعين على التواصل فيما بينهما.

لكن الخلاف الأساس بين السنة والشيعة يرجع إلى أصل هذا الوجوب ؛ فيذهب أهل السنة؛ الأشاعرة وأصحاب الحديث والفقهاء وأكثر المعتزلة ، إلى أن الإمامة واجبة سمعاً ، وأن وجودها ضروري، وقيامها حتم أو فرض على المجتمع أو الأمة في مجموعها، وإن لم تقم تتحمل الخطأ الكبير ، بينما أوجبت الشيعة الإمامة سمعاً و عقلاً، ووجوبها - في نظرهم - ليس على الأمة ، وإنما على الله تعالى<sup>(٢)</sup> . تأثراً بالفكرة الاعتزالية المشهورة القائلة بوجوب الصلاح والعدل وفعل اللطف على الله ، وعلى ذلك فوجود الإمام واجب ، ووجوده لطف وتصرفه لطف آخر<sup>(٣)</sup> .

كما ذهب الشيعة الإمامية إلى الاعتقاد بأن الإمامة " منصب إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه ... فكذا يختار للإمامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه إماماً

(١) انظر تفصيل ذلك في : المغني في أبواب التوحيد والعدل ، للقاضي عبد الجبار، الجزء المتمم للعشرين، تحقيق د. عبد الحلیم محمود، د. سليمان دنيا ، مراجعة وإشراف د. إبراهيم مدكور ، ود. طه حسين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦، القسم الأول، ص ١٦ وما بعدها. والنظريات السياسية الإسلامية ، د. محمد ضياء الدين الرئيس ، مكتبة دار التراث ، ط ٧، ص ١٢٨ - ١٣٠ ، ونظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة ، د. مصطفى حلمي ، دار الدعوة ، ط ١ - ١٩٨٨ ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) انظر الفخر الرازي :محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، مراجعة وتقديم طه عبد الرؤوف ، مكتبة الكليات الأزهرية ، د.ت ، ص ٢٤٠. والنظريات السياسية الإسلامية ، ص ١٢٨ .

(٣) انظر : أصل الشيعة وأصولها، للإمام كاشف الغطاء ، ص ٧٨ ، ٨٠ ، مرجع سابق. وأصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية ، د. عائشة المناعي ، رسالة دكتوراه ، نشر دار الثقافة - الدوحة ، ط ١ - ١٩٩٢ ص ٤٢٠ - ٤٢١ .

للناس من بعده" (١). إذن الإمامة هي جوهر الفكر العقدي الشيعي، وقد عدوها أصلاً من أصول الدين، وركنا من أركان الإيمان؟ إذ الإيمان بإمام العصر قاعدة إمامية تتصل بأساس العقيدة أوثق اتصال، وهذا ما دعا الأشاعرة وغيرهم من علماء أهل السنة، فيما بعد، إلى مناقشتهم في فكرة الإمامة، في باب العقائد، مع أن الإمامة مشكلة عملية. والحق أن الفكر الشيعي حين اعتبر الإمامة جزءاً من العقيدة، قد أثار ضجة كبرى في الوسط الفكري الإسلامي، مما دفع بعلماء أهل السنة إلى الدخول مع الشيعة في حوارات جدلية بالغة العنف، حيث راعهم أن يضيفوا إلى العقيدة أصلاً لم يرد من قبل، يسوي بين الإمامة وشهادة التوحيد (٢).

وعلى أية حال، لقد بنى الفكر الاثنا عشري، الإمامة، على نفس الأصل الذي قامت عليه النبوة عندهم، وهو كما قلنا فكرة اللطف الإلهي الاعتزالية، مما جعلهم يعتقدون بأن الإمامة امتداد للنبوة، ولكن في التأويل وبيان الأحكام وتطبيقها، لا في التنزيل، ولذا وجب فيها النص من الله على لسان النبي أو الإمام السابق (٣).

وقد اجتهد علماء الشيعة في التأكيد على قضية النص بالاسم والتعيين المباشر على إمامة علي - رضي الله عنه - وقد أوردوا في ذلك روايات عن الرسول - صلى الله عليه وسلم -، دالة - في نظرهم - على ذلك، ولا يقتصر هذا النص عليه فقط، بل يتسلسل في الأئمة الاثني عشر من ولده (٤).

(١) انظر: أصل الشيعة وأصولها ص ٦٨، ونفسه ص ٧٢.

(٢) انظر: د. النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ٢٩٤/٢ - ٢٩٥.

(٣) راجع د. حسن الشافعي: المرجع السابق، ص ١٠٣. ومقدمة الإمام موسى الصدر لكتاب: تاريخ الفلسفة الإسلامية لهنري كوربان، ترجمة نصير مروة وحسن قبيسي، منشورات عويدات، بيروت، ط ٣ - ١٩٨٣ ص ١٩.

(٤) انظر: عقائد الإمامية، لمحمد رضا المظفر، بتقديم د. حفني داود، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٢ ص ٦٥ - ٦٦. وأصل الشيعة وأصولها ص ٧٢ و د. أحمد جلي: دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١ - ١٤٠٦ هـ ١٢٢ - ١٢٣.



وقد أفضى هذا الاعتقاد الاثنا عشري في الإمامة ، الذي دافعوا عنه دفاعاً حاراً، إلى القول بآراء ومعتقدات حول الأئمة وصفاتهم ووظائفهم ومكانتهم ، يأتي في مقدمتها مايلي:

## ١ - العصمة

يرى الإمامية - باتفاق - أن الإمام كالنبي معصوم من جميع الرذائل والفواحش، الظاهر منها والباطن ، من طفولته إلى موته ، عمداً أو سهواً<sup>(١)</sup>. ويعلل نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ) وابن المطهر الحلي (ت ٧٣٦هـ) عصمة الإمام بأنه لو جاز أن يكون غير معصوم لافتقر إلى إمام آخر ويتسلسل ، وهو محال ، ولأنه - كذلك - حافظ للشرع وطريق لمعرفة أحكامه ، فلا بد من عصمته ليؤمن من الزيادة والنقصان<sup>(٢)</sup>. ويذهب الشيخ الصدوق إلى أن من نفي العصمة عن الأئمة في أي حال من أحوالهم ، فقد جهلهم ومن جهلهم فهو كافر<sup>(٣)</sup>. !!!

ويبدو واضحاً من هذا الكلام أن ما دفع الفكر الشيعي إلى القول بعصمة الإمام، هو اعتقادهم بأن له وظائف كبرى ، تشمل - كما سبق - حفظ الشريعة والقيام عليها، وتفسيرها وتقييد مطلقها وإجلاء غامضها ودفع التحريف والتزييف عنها ، مما يقتضي عصمة الإمام كي لا يقع منه الخطأ ، فيفتقر إلى إمام آخر. ولا يقف أمر الإمام عند حد حفظ شرع الله وتنفيذه ، بل إنه يكمل الشريعة وينشر ما استتر منها ، ويأتي بما أوكل إليه تبليغه ، وله الحاكمية والولاية العامة على الناس والهيمنة على شؤون الكون ومجرياته<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) محمد رضا المظفر: عقائد الإمامية ، ص ٦٧ .
  - (٢) انظر : الطوسي : تجريد الاعتقاد ، شرح الحلي ، مكتبة المصطفوي ، بقم ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ، وابن المطهر الحلي : الباب الحادي عشر ، شرح المقداد ، تحقيق د. مهدي محقق ، طهران ، ١٣٦٥ هـ ، ص ٤١ - ٤٢ ، وأصل الشيعة وأصولها ، ٦٨ .
  - (٣) رسالة الاعتقادات للشيخ الصدوق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ ، نقلاً عن د. عائشة المناعي : أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية ، ص ٤٢٠ .
  - (٤) انظر : عقائد الإمامية ، ص ٦٥ - ٦٧ ود. أحمد جلي : دراسة عن الفرق ... ص ١٤٠ - ١٤١ .

وقد رأى الفكر السني ذلك بعين الرفض ، وقرر أن العصمة تكون في الأمة (الإجماع) وأن علماء الأمة هم المعنيون بهذا الحفظ والتفسير والتقييد ودفع التحريف، بينما رفض الفكر الشيعي الإجماع ، ورأى أن الإمام هو صاحب السلطة وهو المعصوم، لا الأمة ، استناداً إلى مبدأ " موالاته الإمام".

وهناك أفكار جزئية وتفصيل أخرى عديدة - ليس من هنا استقصاؤها هنا - تدور حول عصمة الإمام ، والمقارنة بينها وبين عصمة الأنبياء ، وأن للوراثة أصلاً في هذه العصمة وأنها أمر وهبي لا كسبي، وغير ذلك<sup>(١)</sup> . ويبدو لقارئ التراث أن أهل السنة والشيعية قد أفاضوا في الحديث والمناقشات والردود فيما بينهم حول عصمة الأئمة، بأكثر من اهتمامهم - كما ونوعاً - لدراسة عصمة الأنبياء والرسول!!

## ٢ - العلم والاختصاص بالكرامات

رأى الفكر الشيعي في الإمام سائر صفات الكمال من شجاعة وعفة وصدق ونحوها ، ولا بد أن يكون فيها أفضل أهل زمانه ، إذ إمامة المفضول لا تصح مع وجود الفاضل ، خلافاً لما قالت به الزيدية ، لكن المهم في صفة العلم أن الإمام - عندهم - يرث علومه عن النبي أو عن الإمام الذي قبله أو تأتية بطريق الإلهام وليس بالتعلم أو النقل عن الغير أو النظر العقلي والتفكير والاستدلال<sup>(٢)</sup> . وبعض منهم يرى أن الإمام يعلم الغيب ، وأن للأئمة صلة متجددة بالوحي ، حيث ينسب الكليني (ت ٣٢٩هـ) وهو من أعلام الفكر الشيعي المتقدمين الكبار - إلى الإمام الصادق قوله "منذ أنزل الله عز وجل ذلك الروح على محمد ، ما صعد إلى السماء ، وإنه لفينا"<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) راجع في ذلك : معرفة الإمام، للسيد محمد الحسين الطهراني ، ترجمة السيد محمد مسعود المرندي ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ط ١ ، ١٩٩٦ المجلد الأول (مواضع كثيرة متفرقة) .
- (٢) د. حسن الشافعي : المدخل إلى دراسة علم الكلام ، ص ١٠٤ .
- (٣) راجع : محمد بن يعقوب الكليني : الأصول من الكافي ، بتصحيح علي أكبر الغفاري ، مؤسسة دار الأضواء ، بيروت ، ط ٣ - ١٩٨٥ م ، ٢٧٣/١ . وانظر : معرفة الإمام ، مجلد ٣ ص ١٥ وما بعدها ، مرجع سابق.

غير أن الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) وهو أيضاً من علماء الإمامية المتقدمين، يرفض أن يكون الأئمة يعلمون الغيب بإطلاق ، إذ إن هذا الوصف لا يستحقه إلا من يعلم الأشياء بذاته لا بعلم مكتسب ، وهذا لا يكون إلا لله عز وجل ، كما يمنع في صراحة وجلاء نزول الوحي على الأئمة أو الإيحاء إليهم بالأشياء<sup>(١)</sup>.

وكذلك فإن من علماء الإمامية المعاصرين من ينكر صلة الأئمة بالوحي، ويرى أن الرمزية وباطن الأحكام لا يورثان عن النبي "فلا وحي للأئمة الاثنى عشر ولا رؤية ملاك ولا قيمومة على حقائق الأحكام ولا تفسير لرمزية الآيات ، ولا سلطة لإدارة باطن الشريعة ، ولا ولاية تكون لب النبوة وحقيقتها"<sup>(٢)</sup>. لكن رأي الإمام هو المفضل لأنه المثل الكامل في الفهم النموذجي والإدراك الإسلامي للنص القرآني والنبوي<sup>(٣)</sup>. وقريباً من ذلك يراه الإمام آل كاشف الغطاء ؛ " إن الإمام لا يوحى إليه كالنبي ، وإنما يتلقى الأحكام منه مع تسديد إلهي ... فالإمام في الكمالات دون النبي وفوق البشر"<sup>(٤)</sup>.

وفي المقابل من ذلك ، نجد الأمر يختلف كثيراً ، لدى بعض المرجعيات الإمامية التي لها تأثيرها في الفكر الشيعي المعاصر ، فالإمام الخميني يذهب في هذا الصدد إلى أبعد مما رآه الشيخ المفيد والإمام موسى الصدر وغيرهما.

فهو يرى أن ثبوت الولاية والحاكمية للإمام لا يعني تجرده عن منزلته التي هي له عند الله ، ولا تجعله مثل من عداه من الحكام ، ثم يقول : " فإن للإمام مقاماً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون ، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل ، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإن الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم والأئمة (ع) كانوا قبل هذا العالم

- 
- (١) أوائل المقالات للشيخ المفيد: بتعليق فضل الله ، تبريز ، إيران ، ط ١ - ١٣٦٣هـ ص ٧٦ ، و د. عائشة المناعي : أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعية الإمامية ، ص ٤٢٤ .
- (٢) الإمام موسى الصدر في مقدمته لكتاب هنري كوربان : تاريخ الفلسفة الإسلامية ، ص ٢٤ ، مرجع سابق .
- (٣) انظر موسى الصدر : السابق ص ١٥ ، ١٧ .
- (٤) أصل الشيعية وأصولها ، ص ٦٨ .

أنواراً، فجعلهم الله بعرشه محققين ... وقد ورد عنهم (ع) أن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل<sup>(١)</sup>.

أما اختصاص الإمام بالكرامات - وبعضهم يسميها معجزات - فهو دلالة على إمامته ، إذ لا طريق للخلق في بعض الأوقات إلى قبوله إلا بها ، فهي إذا ظهرت على يده في وقت مسيس الحاجة إليها وقرنت بدعواه للإمامة ، علم أنه منصوب من قبل الله تعالى، وعموماً يرى الباحثون أن تمجيد الفكر الشيعي للإمام ، هو بسبيل مما يصنعه بعض الصوفية بالنسبة (لقطب الغوث)<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - الغيبة ورجعة الإمام

وهي غيبة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري ، والاعتقاد بعودته وظهوره بعد استتاره ، أو بعودته إلى الحياة بعد موته.

وقد درس الباحثون فكرة الرجعة (أو قضية المهدي) من زاوية تاريخية ومقارنة، ووجدوا لها جذوراً في اليهودية والمسيحية والزرادشتية ، ووقفوا على بدايات نشأتها في دوائر الفكر الشيعي على يد عبد الله بن سبأ ، واختلاف الشيعة عموماً حولها، بل إن الإمامية اختلفت فيما بينها أشد الاختلاف ، لكن الفكرة أصبحت معتقداً لدى أكثر طوائف الشيعة ، ونادت كل فرقة - عدا الزيدية - بعودة إمامها ، كالكيسانية والإسماعيلية والاثني

(١) الإمام الخميني : الحكومة الإسلامية (دروس ألقيت في النجف الأشرف) بعنوان "ولاية الفقيه" من ١٣ ذي القعدة إلى ١ ذي الحجة ١٣٨٩ هـ ، ط٤ ، ص ٥٢ - ٥٣ ، وقد شغلت قضية المفاضلة بين الأنبياء والأئمة مساحة في الفكر الشيعي منذ وقت مبكر ، وقد ذكر الشيخ المفيد في كتابه أوائل المقالات ص ٧٩ اتجاهات ثلاثة في هذا الصدد ، أحدها: يرى أن الأئمة أفضل من جميع الأنبياء سوى محمد صلى الله عليه وسلم !! ، وثانيها: يرى أن الأئمة أفضل من جميع الأنبياء سوى أولي العزم ، وآخرها: وهو أكثر اعتدالاً - رفض ذلك كله ، وقطع بفضل الأنبياء كلهم على سائر الأئمة ، انظر أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية ، ص ٤٢٥ - ٤٢٦ ، مرجع سابق..

(٢) د. حسن الشافعي : المدخل .. ص ١٠٤ - ١٠٥.

عشرية . وقد أوجب ذلك تعرض الفكر الشيعي للهجوم العقلي الشديد من قبل المعتزلة والأشاعرة وأهل السنة جميعاً<sup>(١)</sup>.

ورغم ما يكتنف هذا المعتقد الإمامي في جملته وتفصيله من غموض ، فإن علماء الشيعة لم ينصرفوا عن التعرض له ، بل تجاوزوا ذلك ، فقاموا بالرد على من رفضه أو شكك فيه ؛ فالإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء يذكر أن الفرق الإسلامية تستنكر على الإمامية الاعتقاد بوجود إمام غائب عن الأبصار لا أثر له ، ويرى أن هذا الإنكار يرجع - من جهة العقل - إلى أمرين ، يوردهما مقرونين برده عليهما. الأول: استبعاد بقاء الإمام طوال هذه المدة التي تتجاوز الألف سنة ، ويرد بأن هذا ليس مستغرباً إذا استحضرنا عمر (نوح) عليه السلام ، وقصة الخضر ، ورأي كثير من العلماء أنه حي موجود. والآخر: التساؤل عن الحكمة والمصلحة في بقائه مع غيبته ، إذ وجوده مع عدم الانتفاع به كعدمه. وأهم ما جاء في رده هو قوله: "ولكن ليت شعري هل يريد أولئك القوم أن يصلوا إلى جميع الحكم الربانية والمصالح الإلهية وأسرار التكوين"<sup>(٢)</sup>!!

ولكن متى يظهر الإمام الغائب ؟ اختلف الإمامية في ذلك ، فبعضهم حدد ظهوره في وقت معين ، وصنفوا كتباً في تحديد هذا الوقت ، وقد سماوا بالوقتتين ، بينما الأغلبية منهم أنكرت الوقت. وقد حاول الجميع إيجاد مصدر للرجعة في الإسلام، مستندين إلى أحاديث وآثار. غير أن نسق مذهب الرجعة عندهم يخالف نسقها عند أهل السنة والجماعة، وإن كانت فكرة الشيعة عن المهديّة ، قد أثرت بلاشك على فكرة المهدي في الوسط السني ،

---

(١) انظر د. النشار: نشأة الفكر الفلسفي (٢/٣٠٠ ، ٣٠٢) ، ود. أحمد جلي : دراسة عن الفرق .. ص ١٤٨ - ١٤٩. ويبدو أن فكرة المهدي - عموماً - قد كان لها حضور كبير في الوسط الإسلامي ، قديماً وحتى العصور المتأخرة ، وقد ساعد على ذلك ضعف العالم الإسلامي وتخلفه واستلاب مقومات السلطة والقوة عنه ، وقد بدا ذلك مؤخراً حين حارب المصلحون الفساد والاستعمار باسم المهدي ، مثل مهدي السودان ، ومهدي برقة السنوسي ومهدي الأكراد حسن بن عدي الذي ياملون في ظهوره ، ومهدي مسلمي القوقاز إيليا منصور الذي ياملون في عودته لتخليصهم من حكم الروس .. راجع نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام (٢/٣٠٢ - ٣٠٣)

(٢) أصل الشيعة وأصولها ، ص ٧٤ - ٧٧ .

كما أن أهل السنة اختلفوا في حقيقة المهدي ورجعته، وبعضهم أنكروه ، كما أنكروه المعتزلة أيضاً<sup>(١)</sup>.

وعلى كل حال ينال هذا المعتقد اهتماماً بالغاً في الفكر الشيعي، ومما يؤكد ذلك ما يراه كوربان من ضخامة الأدبيات المتناولة له في العربية والفارسية على حد سواء ، ومع أن التاريخ المستور للإمام الغائب لا يوحى بأي شيء مما نسميه تاريخية الوقائع المادية ، فهو يحكم الوجدان الشيعي<sup>(٢)</sup>.

وقد حاول الفكر الإمامي أن يوجد حلاً عملياً لإشكالية غيبة الإمام ، بطرح فكرة ولاية الفقيه ، وقدم الإمام الخميني مزيداً من التنظير لها ، ومحاولة تطبيقها وممارستها، وقد أثمرت في الواقع الشيعي ، ورغم ذلك بقيت الإشكالية قائمة في كثير من تفاصيلها وتفريعاتها على المستوى النظري والاعتقادي لديهم.

يبقى بعد ذلك بعض القضايا الخلافية ، التي تثير جدلاً واسعاً، وهي قضايا لها في نفوس ووجدان المسلمين جميعاً مكان ومكانة ، وهي -لأهميتها- كافية لأن تقوض فكرة التقريب ، بل وتؤجج نار الشقاق والفرقة ، مثل ما هو مثار حول نقص أو زيادة في القرآن الكريم ، وحول موقف الشيعة من صحابة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، ومبدأ التقية. وسنعود إلى الحديث عن ذلك في المحور التالي إن شاء الله.

\* \* \*

### المحور الثالث : إشكالية التقريب .. المداخل والمنطلقات والوسائل

فكرة التقريب بين الخطاب ، السني والشيعي الإمامي ، ليست جديدة كلياً ، ولكنها تطرح نفسها اليوم في ظروف متغيرة وواقف جديد، ومستقبل لا يقل جدة عن هذا الواقع، على المستوى الإسلامي والعالمي معاً ، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات ونوبان

(١) انظر: د. النشار ، المرجع السابق ٣٠١/٢ - ٣٠٢ .

(٢) هنري كوربان : تاريخ الفلسفة الإسلامية ، ص ١٢٥ - ١٢٧ .

الحدود. ولعل ذلك يزيدا أهمية من ناحية ، ويفرض على نسقها الداخلي مراعاة هذه الظروف مجتمعة، وكذلك مراعاة مجموعة من المبادئ والمنطلقات والضوابط والوسائل ، وهي تتعاضد - معاً - على بعث الفكرة والتنبيه لأهميتها ، وتيسير قيامها ، وتوجيه مسيرتها ، وتسديد مساراتها ، ودعم استمرارها ، ومتابعة ممارستها ، وضمان نجاحاتها.

والحديث عنها طويل ومتشعب ، ولذا سيتم التركيز على ما يراه الباحث أكثر أهمية فيها ، فيمايلي:

أولاً - ابتداءً لا بد من استحضار آيات قرآنية كريمة ، تشكل إطاراً مرجعياً شديد الأهمية في هذا الصدد، يُحرص - أو يجب - على الانطلاق منها والامتثال لمضامينها، قال تعالى : ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء/٩٢)، و﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون/٥٢) فقد ربطت الآية الأولى بين وحدة الأمة وعبادة الرب ، وجمعت الآية الثانية بين وحدة الأمة أيضاً وتقوى الله.

كما جاء الأمر الإلهي الحاكم للمسلمين بالاتحاد والنهي عن التفرق والاختلاف ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ ( آل عمران/١٠٣) ، وبإقرار الأخوة والإصلاح بينهم ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الحجرات/١٠) وقد حذر القرآن من الفرقة والخلاف اللذين أديا بالسابقين إلى الهلاك ؛ ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران/١٠٥).

ومن جهة أخرى أعلن القرآن الكريم براءة الرسول - صلى الله عليه وسلم - ممن فرقوا دينهم ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (الأنعام/١٥٩) وقد سبق هذه البراءة ، التنبيه والتحذير وقيام الحجة على المسلمين جميعاً ، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الأنفال:٤٦).

وهناك آيات قرآنية أخرى وأحاديث نبوية ، لا يتسع المقام لذكرها، يشير مضمونها: إلى ضرورة هذا الاتحاد والتآلف والتقارب، وينبه إلى تداعيات وآثار التفرق والتنازع ؛ من ضعف ووهن وفشل وذهاب القوة والبأس.

ألا ترى معي أن استحضار هذه الآيات كمنطلق ومقدمة ضرورية ، يجعل الحوار المنهجي العلمي الموضوعي أكثر إيجابية ، والتقارب الصادق أكثر إلزاماً وفاعلية.

ثانياً : هناك لفظ كثير جرى - ويجري - بين بعض علماء الاتجاهين ، حول القرآن الكريم ، حيث يقرر بعض علماء السنة أن من الإمامية من يرى وقوع نقص في القرآن الكريم ، خصوصاً ما يسميه بعضهم (سورة الولاية) المنصوص فيها على ولاية "علي كرم الله وجهه" ، وأن العالم النجفي ميرزا حسين النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠هـ) كان قد ألف كتاباً (سنة ١٢٩٢هـ) أسماه "فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب" وجمع فيه نصوصاً كثيرة لعلماء الإمامية ومجتهديهم ، تؤكد أن القرآن قد زيد فيه ونقص منه ، لكن بعضهم عارض هذا الكتاب وأثار حوله ضجة كبيرة<sup>(١)</sup>.

وفي المقابل نجد علماء ومفكرين إماميين - قديماً وحديثاً - يرفضون هذا الكلام ويردونه ، ويقررون بلا ريب أن ما بين دفتي المصحف هو القرآن الموحى به دون زيادة أو نقصان، وأن الأخذ بمقتضى قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصلت/٤٢) ، و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر/٩) - ضرورة من ضرورات الدين وعقيدة لجميع المسلمين، وأنه لا أحد قائل بالنقيصة لا من السنة ولا من الشيعة<sup>(٢)</sup>. ويتفق معهم في ذلك الرفض بعض علماء السنة المعاصرين ، من بعد درس المسألة واستيفاء الكلام فيها<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع محب الدين الخطيب : الخطوط العريضة ، ص ١٠ - ١٣ ، مرجع سابق .  
(٢) انظر : محمد جواد مغنية : السنة والشيعة ، ص ٥٨ طبعة بيروت ، والإمام كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها ، ص ٧١ ، مرجع سابق .  
(٣) انظر : د. عبد الكبير العلوي : التقريب بين الفرق الإسلامية ، ص ٣٣ - ٣٥ ، مرجع سابق ، ود. عائشة المناعي : موقف الشيعة الإمامية من كتاب الله تعالى ، مجلة رسالة التقريب ، إصدار المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، طهران ، العدد الرابع - ذو القعدة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، ص ٩٣ - ١٠٤ .



وسدأ لما يثيره هذا الباب من شبهات ، ولأجل دفع القضية نحو التقارب ، لابد أن يعلن الاتجاهان في مؤتمر جامع أن القرآن هو كتاب الله المصون الخالد ، والمصدر الأول للتشريع ، وأن الله حفظه من الزيادة والنقص وسائر أنواع التحريف، وأن ما يتلى اليوم هو ما كان يتلوه النبي - صلى الله عليه وسلم - على أصحابه، وأنه ليس هناك في تاريخ الإسلام كله غير هذا المصحف الشريف<sup>(١)</sup>. إن هذا الأمر بالغ الأهمية ، ولا يصح أن نغفله أو نقفز عليه أو يبقى معلقاً، فهو يمثل إحدى أهم النقاط التي يجب أن يُنطلق منها لقيام حوار تقريبي مثمر.

**ثالثاً :** يجب أن لا يكون هدف التقريب والحوار بين الخطابين ، مزج الآراء الكلامية ودمج المذاهب لتصبح خطاباً واحداً ، أو التوفيق القسري بينهما ، أو تحويل كليهما إما إلى سنة أو إلى شريعة ، أو إلى خطاب ثالث منهما أو إلى إلغائهما جميعاً. فهذا أمر يصعب تحقيقه في الواقع ، إذ الاختلاف - في عمومه - فكرة قائمة وسنة إلهية لا يمكن تبديلها. فإذا لم يكن هذا الاختلاف الفكري - والواجب أن يكون - سبباً للتنوع والثراء تحت مظلة وحدة الأمة ، فلا أقل من أن لا يكون سبباً للعداء والفرقة.

وانطلاقاً من ذلك ، ينبغي أن يستحضر الخطaban ما اتفقا فيه وأجمعا عليه ، وهو ليس قليلاً ، على نحو ما تبين لنا فيما سبق ، بما يشكل مساحة من الاتفاق والتعاون هائلة، لاسيما في الأصول والأركان أولاً، وفي الهموم الكبرى للأمة ومعالي أمورها ثانياً.

ويأتي هذا الأمر في نفس سياق فكرة الحوار مع الآخر (غير المسلم) التي تدعو إلى الاهتمام بعناصر الاشتراك والاتفاق، بل ينبغي أن يكون له فيما نحن بصدد أولوية وسبق تكريس. أما قضايا الخلاف ، فينبغي - كذلك - أن تدرس في هدوء وحكمة وبصيرة وفي ضوء حال حاضر العالم الإسلامي وما يمليه سياق الأولويات ، وليس مستحيلاً أن نصل

(١) انظر الشيخ محمد الغزالي: دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، دار الوفاء، مصر ، ط٢ ، ١٩٨٨ م، ص١٢٩ .

في بعض هذه القضايا إلى رؤية ترضي الخطابين أو على الأقل ترفع النزاع بينهما وما يتبعه من ردود ونقود وإرسال للأحكام المطلقة المستندة إلى تعصب أكثر من حياد، وانفعال أكثر من موضوعية ، وإنشائية أكثر من علمية دقيقة.

ولا يتأتى ذلك إلا بطريق الحوار المنضبط بآدابه القرآنية والمكاشفة والمصارحة، وهنا يبرز دور شديد الأهمية لعلم الكلام، فهو المنوط بهذه المهمة والراعي لها ، وإن لم يحقق الحوار هدفه المأمول مع الالتزام بضوابطه وشروطه الإسلامية وبعد استفراغ الجهد في ذلك - وهذا أمر أظنه بعيداً مع حسن الفهم وصدق النية وقوة العزيمة واستشعار الأخطار الهائلة المحدقة بالأمة - فهنا يمكن أن يعمل الخطابان وفق مقتضى القاعدة المنهجية التي صاغها الشيخ محمد رشيد رضا ، الداعية إلى (أن نتعاون فيما اتفقنا عليه وأن يعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه) ولا أرى بأساً في أن يعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه ، إذا لم يكن من قضايا الأصول والقطعيات، ولا يترتب عليه حكم صريح قاطع ، بالإيمان أو الكفر.

رابعاً : أما الإمامة بوصفها القضية الجوهرية في الخلاف بين الخطابين ، فقد أوجد - أو كاد - الفكر السياسي الإمامي حلاً لبعض عناصرها ؛ فعلى مستوى العلاقة بين الفكرين، السني والشيعي وفكرة التقريب بينهما ، وجد طرح للشيخ محمد جواد مغنية، يرى فيه أن (الإمامة ليست أصلاً من أصول دين الإسلام ، وإنما هي أصل لمذهب التشيع ، فمنكرها مسلم إذا اعتقد بالتوحيد والنبوة والمعاد ، ولكنه ليس شيعياً)<sup>(١)</sup>. فالرجل يفرق بشكل حاسم وصریح بين ضرورات الدين وضرورات المذهب ، ويقرر أن ضرورات المذهب الإمامي العائدة إلى الأصول، هي الإمامة ، حيث يجب على كل شيعي إمامي أن يعتقد بإمامة الاثنى عشر إماماً، غير أن من ترك التدين بإمامتهم عالماً كان أم جاهلاً واعتقد بالأصول الثلاثة (ضرورات الدين : التوحيد والنبوة والمعاد) فهو عند الشيعة مسلم غير شيعي ، له ما

(١) محمد جواد مغنية : ضرورات الدين والمذهب عند الشيعة الإمامية، ص٣٨٨، مرجع سابق .

للمسلمين وعليه ما عليهم<sup>(١)</sup>. وإلى قريب من ذلك ذهب الإمام محمد آل كاشف الغطاء في غير موضع<sup>(٢)</sup>.

ومما يدعو إلى الدهشة أن هذا الكلام يخالف مقالة الشيعة الإمامية التي تجعل الإمامة أصلاً من أصول الدين على نحو ما عرفنا قبلاً، لكنه - على أية حال - طرح جدير بالتأمل فيه والتنبيه إليه والدعوة إلى العمل به ، خصوصاً أنه رأي صادر عن مفكر إمامي ذي شأن .

كما يعضد هذا الرأي أيضاً كلام آخر للشيخ محمد مهدي شمس الدين، قرر فيه أن موقف الشيعة الإمامية من قضية ثبوت الإسلام لشخص ، هو اعتبار كل من نطق بالشهادتين مسلماً، وأن الإسلام لدى الإمامية ، دين مفتوح ومتحرك ، لا منغلق على فئة بعينها، هي خصوص الملتزمين بالعقيدة التفصيلية في الإمامة والعصمة ، بل الإسلام ينتظمهم وينتظم غيرهم من سائر المسلمين وفقاً لقاعدة الإعلان بالشهادتين ، سواء انتسب في انتمائه الخاص إلى اتجاههم أو إلى الاتجاهات الأخرى داخل الدائرة السننية حسب الخط الأشعري أو المعتزلي أو الماتريدي<sup>(٣)</sup>.

أما على المستوى العملي والتطبيقي ، وفي ضوء غيبة الإمام غيبة كبرى واختفاء وكلاته وانتظار رجعتة ، فقد قدم الفكر الشيعي ما يسمى بنظرية (ولاية الفقيه) (أو دور المرجع الديني كما سماها باقر الصدر)<sup>(٤)</sup> التي مثلت تطوراً كبيراً في مضمون الرؤية الإمامية لقضية الحكم والسلطة السياسية وأساس شرعيتها ، جعلها تقترب كثيراً من رؤية أهل السنة لنفس القضية. وقد عبر الإمام الخميني عن هذه الصيغة الجديدة (ولاية الفقيه)

(١) انظر المرجع السابق، ص ٣٨٩ .

(٢) انظر : أصل الشيعة وأصولها، ص ٦٨ - ٦٩ ، ١٨٠ .

(٣) انظر الشيخ مهدي شمس الدين : مادة أولية لصياغة ميثاق تأسيسي لهيئة قضايا الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب ، بحث لقي في مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية ، البحرين ، ص ١٧ ، مرجع سابق .

(٤) انظر : الأصولية في العالم العربي ، ريتشارد هرير دكمجيان، ترجمة وتعليق عبد الوارث سعيد ، دار الوفاء ، مصر ، ط٢ ، ١٩٩٢ ، ص ١٨٨ .

فيما ذهب إليه ، من أن الثابت بضرورة الشرع والعقل أن ما كان ضرورياً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم - وفي عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من وجود الحكومة ، لا يزال ضرورياً إلى يومنا هذا . وقد مر على الغيبة الكبرى للإمام المهدي أكثر من ألف سنة، وقد تمر ألوف السنين دون قدومه، فهل تبقى أحكام الإسلام معطلة؟ وهل يخسر الإسلام من بعد الغيبة الصغرى كل شيء<sup>(١)؟!</sup>

ثم يتساءل إزاء عدم النص على شخص معين يدير شئون الدولة في عهد الغيبة؛ هل تعطل الأحكام أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام؟ أم نقول إن الإسلام جاء ليحكم قرنين من الزمان؟ أم نقول إن الإسلام قد أهمل أمور تنظيم الدولة ، والمعلوم أن عدم وجود حكومة يعني ضياع ثغور الإسلام وانتهاكها؟ أليست الحكومة ضرورة من ضرورات الحياة؟ ورغم عدم النص عن ينوب عن الإمام حال غيبته، فإن خصائص الحاكم الشرعي لا يزال يعتبر توفرها في أي شخص مؤهلاً إياه ليحكم في الناس ، وتلك الخصائص التي هي : العلم والعدالة، موجودة في معظم فقهاءنا في هذا العصر<sup>(٢)</sup>.

ويبدو واضحاً أن الإمام الخميني فيما ذهب إليه، قد نهج نهجاً معاصراً من خلال التأكيد على انفصال الفكر الشيعي - في جانبه السياسي على الأقل - عن إطاره التاريخي الذي حصرت فيه الحوارات التي دارت قديماً وحديثاً بين علماء الكلام والفلاسفة المنتمين إلى الفكر السني ، وبين الفكر الشيعي الإمامي، حيث يتحدث الرجل عن فساد القول بفصل الدين عن السياسة ، مؤكداً أن الإسلام حكومة ودولة، وأن وضع القانون الإسلامي لا يكفي وحده، بل لابد أن يكون هناك ضمان إجرائي تقيم به الأمة حكومة تنفذ هذا القانون، وإن لم تفعل ما بلغت رسالته<sup>(٣)</sup>.

(١) الإمام الخميني : الحكومة الإسلامية، ص ٢٥ - ٢٦، مرجع سابق .

(٢) انظر المرجع السابق ، ص ٤٨ - ٤٩ .

(٣) انظر د. كمال أبوالمجد: حوار لا مواجهة ، ٢٨٣، مرجع سابق. والحكومة الإسلامية ، ص ٢٩ -

ويرى الباحثون أن الرجل قد حل بذلك معضلة المفارقة بين مثالية المذهب الإمامي وغيبته في قضية (الإمامة) وبين الحاجة إلى ولي أمر يطبق الشريعة ويسوس الناس لينتهي إلى أنه لاشك في ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة كما كانت ضرورية قبلها، وهو في سياق كلامه يحافظ على نظرية الإمامة محافظة شكلية خالصة<sup>(١)</sup>. كما نجد - كذلك - أن أهل الفكر السياسي المعاصرين من الإمامية يقررون أن الحكومة أمر مفوض للناس ، والدين قد رسم القواعد الكلية والضوابط العامة للنظام السياسي<sup>(٢)</sup>.

وكيفما كان الأمر، فهناك - إلى جانب ما سبق - دعوات تبناها علماء الاتجاهين، وهم بصدد الحديث عن مسألة التقريب ، ترى أن الإمامة أصبحت قضية تاريخية ومن ثم لا ضرورة لها اليوم ولا داعي للخوض فيها ، بل يجب السكوت عنها ؛ فالشيخ مهدي شمس الدين ينقل عن المرجع الشيعي السيد البروجردي - ويتفق معه - قوله الدقيق (إن قضية الخلافة لا تحتاج إليها الأمة الآن ، والبحث فيها مثار الاختلاف من دون أن يكون له ضرورة ، وإنما هي في عهدة التاريخ .. وأما أن الأئمة كانوا مرجعاً للأحكام، فهي حاجة تختص بزمان دون زمان ، فعلينا أن نكتفي في بحث الإمامة بهذه، ونسكت عن الأولى ولا ضير في ذلك)<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) د. أبوالمجد: المرجع السابق ، ص ٢٨٤ . والحقيقة أن الفكر الشيعي قد تأخر كثيراً في تقديم فكرة (ولاية الفقيه) ، ويشير بعض الباحثين إلى أن أول من صاغها في صورة محددة ، هو محمد بن مكي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ) ببلاد الشام، ولم تظهر في مركزي الشيعة الرئيسيين في إيران والعراق إلا بعده بوقت غير قصير.. د. أبوالمجد: المرجع السابق ص ٢٨٢ - ٢٨٣. بينما يرى آخرون أن الفكرة قد طرحت في إيران منذ العصر الصفوي وإن لم تأخذ نفس العنوان ، ثم في بداية العصر القاجاري أصبحت موضوعاً مستقلاً على يد الفقيه آية الله الملا أحمد النراقي .. انظر د. محمد خاتمي : الدين والفكر في فخ الاستبداد، ترجمة د. ثريا محمد علي، ود. علاء السباعي، مكتبة الشروق ، مصر ، طام ٢٠٠١، ص ٣٣٤.
- (٢) د. محمد خاتمي: الإسلام والعالم ، تقديم د. محمد سليم العوا، مكتبة الشروق ، ط ٢٠٠٢/٣ ص ٧٦-٧٧.
- (٣) الشيخ مهدي شمس الدين : المرجع السابق ، ص ١٦ .

ويرى آخرون من علماء السنة، أن مهمة التقريب تسهل كثيراً إذا ما تسألنا اليوم على القول بأن الإمامة لم تعد - كما كانت في الماضي - فارقاً جوهرياً بين السنة والشيعية، بل ولا فارقاً ثانوياً في ظلال القوميات الحديثة التي يستحيل إلغاء عدها عند الحساب<sup>(١)</sup>.

ورغم ما في هذه الدعوات من تبسيط شديد للقضية، فإن لها فائدة بالغة، كمدخل مهم أو منطلق أساسي لعملية التقريب، خصوصاً إذا لم يتسالم الاتجاهان على رأي (كلامي) في الإمامة، يمكن اعتباره والتأسيس عليه في هذا الصدد.

خامساً: من مداخل التقريب ومنطلقاته، ضرورة حسم قضية (سب الصحابة) والإساءة إليهم في الفكر الإمامي، ولا سيما الخلفاء الراشدين، أبابكر وعمر وعثمان، وكذلك أم المؤمنين عائشة، وصحابة آخرون مثل طلحة والزبير، رضي الله عنهم جميعاً.

ولسنا بحاجة إلى إيراد شواهد القرآن والسنة، الدالة على مكاتة هؤلاء وغيرهم من الصحابة وعلو منزلتهم عند الله ورسوله، والقاضية هي ودلائل العقل ومقتضيات التقريب أيضاً - بضرورة اضطلاع الفكر الإمامي بكف أتباعه - علمائهم وعوامهم - عن لعن الصحابة، متى راموا بإخلاص نية، التقريب بين الفكرين، وكانوا حريصين على نجاحه، فتلك النقطة شديدة الحساسية، فهي تستفز وجدان أهل السنة وتوغر صدورهم نحو القائلين بها، بل بإمكانها أن تقضي على أي جهد حقيقي فيما نحن بسبيله.

والحقيقة أن بعض علماء الإمامية، كالإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء، يذكر أنه وكثيراً من علماء الشيعة قد نهوا عن التعرض للصحابة بإساءة<sup>(٢)</sup>. ولكن لا بد من تعزيز هذا الاتجاه بأن يتنادى علماء الإمامية ومرجعياتهم المعاصرون إلى التناهي عن ذلك في كتاباتهم وخطبهم وأحاديثهم .. إلخ.

ولعل من عظيم الفائدة لفكرة التقريب، أن يتواصى الخطاب الكلامي السني والشيوعي الإمامي على أن ينظر إلى الخلاف الواقع في القرن الأول على أنه فترة تاريخية مضت

(١) د. محمود فياض: التقريب واجب إسلامي، مجلة رسالة الإسلام، ص ٤١٧، مرجع سابق.

(٢) انظر: أصل الشيعة وأصولها، ص ١٨١.

وانقضت ، يؤخذ منها العبرة في إطار الدراسة العلمية والمنهجية الجادة، ولا يسمح أن تمتد إلى حاضر الأمة ومستقبلها ، ويترك حساب أهلها إلى الله وفق قوله تعالى: ﴿تَلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ {البقرة/١٣٤} (١).

سادساً: شكل مبدأ التقية لدى الفكر الإمامي صعوبة شديدة في الحوار والاحتكاك الفكري بين الخطابين قديماً، ولعل وجوده اليوم يمثل أيضاً إحدى صعوبات التقريب الناجح، إذ إن وضعه في الاعتبار والعمل به ، قد يشكك في مصداقية ما يضطلع به الفكر الإمامي من جهد في عملية التقريب ، مما يزيد من خطورة مقولات انعدام (الشفافية) وسيطرة ثنائية الظاهر والباطن والتعبير بالرمز والكناية ... إلخ. بل قد يدفع ببعض علماء السنة إلى حمل كل كلام يخالف الشائع عن الشيعة على أنه من باب التقية (٢). فيصبح التركيز للتباعد والجفوة من حيث نريد التقريب والوحدة.

ورغم تعدد مواقف الإمامية من التقية، بين الوجوب والجواز والاستحباب والأفضلية حسب طبيعة الوقائع والأوقات والأفعال (٣) ، فإن بعض علمائهم قد ناهض التقية في كثير من مواضعها ، ورأى عدم وجوب التمسك بها في كل صغيرة وكبيرة، وأنها غير لازمة إلا لنصر حقيقي للإسلام والمسلمين (٤).

والحق أن الخطاب الشيعي إن كان قد تبنى التقية في الماضي فكراً ، ومارسها كمسلك دفاعي، فإن الحاضر الشيعي اليوم ، الفكري والسياسي والاجتماعي ، أصبح في غير ما حاجة إلى تقية ، ولو دعا علماء الشيعة ومرجعياتهم إلى توطين الوعي بذلك بين أتباع المذهب ، لأصبح من السهل إزالة عقبة كؤود ، تقف في سبيل التقريب.

- 
- (١) انظر الشيخ الغزالي: دستور الوحدة الثقافية، بين المسلمين ، ص ١٢٩، مرجع سابق.  
(٢) راجع معتز الخطيب : التاريخية .. مدخلا للتقريب بين السنة والشيعة ، موقع (Islam on line) تاريخ الدخول ٢٠٠٣/١١/٩م.  
(٣) انظر التفاصيل في أصل الشيعة.. للإمام كاشف الغطاء ، ص ١٤٨ - ١٥٠ ، ١٦١ ، ودراسة عن الفرق .. د. أحمد جلي ، ص ١٥٥ ، مرجع سابق .  
(٤) الإمام الخميني : الحكومة الإسلامية، ص ١٤١ - ١٤٢ .

سابعاً : من الأهمية الشديدة متى تَبَيَّنَ الخطابان أطروحة التقريب والعمل لها ، أن يتعين عليهما أن لا يجعلا هذا التقريب عملية استقطاب - أيًا كان دافعها ومبررها - إلى هذا الخطاب أو ذلك. أو تجنب التبشير المذهبي سواء في المجتمعات السنية أو الشيعية أو حتى بين المسلمين في بلاد المهجر ، فهذا الاستقطاب أو التبشير المذهبي، من شأنه أن يقضي على كل جهد، وأن يدفع المتحمسين لدعوة التقريب بادئ الأمر إلى النكوص عنها، بل والتحذير منها. وتلك نقطة من الناحية النظرية يتفق حولها الداعون إلى التقريب والمهتمون له من الطرفين<sup>(١)</sup>. وتبقى ضرورة أن يوصل هذا الاتفاق (النظري) بالتطبيق والممارسة.

ثامناً : من مقومات التقريب التي تسدد مساراته، أن يضطلع علم الكلام - بعد الانتقال به من علم الخلاف !! إلى علم الكلام المقارن- بدور كبير في هذا الصدد ، وأن يساهم في صياغة أصول وضوابط للتقريب ، تجعله قائماً على أسس راسخة ، يأتي في المقدمة منها:

- ١- استلهام منهج الحوار القرآني، بأدابه وشروطه وآلياته، ومحاولة تطبيقها، ليس فقط في المسائل الاعتقادية ، بل وأيضاً في قضايا الفقه وأصوله والسنة والتفسير.
- ٢- تعميق الوعي الحضاري لدى أبناء الأمة وإشاعة روح التسامح وعدم المصادرة الفكرية للآخر المسلم أو الرفض المعرفي لرؤيته وقناعاته.
- ٣- الاعتماد في فهم قضايا خطاب الآخر (السني أو الشيعي) ومقالته ، على المصادر المعتمدة والمشهورة عند جمهور وعلماء المذهب ، لا عند طائفة أو قائل واحد أو اعتماد الآراء الشاذة فيه. ثم يأتي وفق ذلك تحرير محل النزاع .
- ٤- ضرورة أن يكون النظر إلى القول ودرسه في ذاته وفق منهج علمي ، لا إلى صاحب القول مهما كانت مكانته العلمية والروحية.

(١) انظر مثلاً الشيخ مهدي شمس الدين : المرجع السابق ، ص ٨، ومعتز الخطيب : المرجع السابق. ولا يسمح المقام بذكر شواهد تشير إلى حرص الخطاب الإمامي في أحيان كثيرة على ممارسة هذا التبشير داخل المجتمعات السنية .



- ٥- عدم الاستغراق في فروع الأصول ، لتأخذ مكان الأصول ، وجعلها معياراً في الاستنتاج والحكم بالتكفير أو التفسيق أو الابتداع .
- ٦- تجنب الأخذ بلوازم الأقوال والآراء الكلامية ، والحكم بها على مقالة الطرف الآخر .
- ٧- ينبغي أن ينأى علم الكلام في دراسته لقضايا الخلاف، عن الإطار التقليدي له ، القائم على (المجادلات) الكلامية ، التي تنتهي ، وكل طرف أصبح لديه مزيد من الدفاع عن مقالته والهجوم على مقالة الآخر الإسلامي ، بصرف النظر عن إعمال الدليل والبرهان .
- ٨- أن يعطي علم الكلام اهتماماً أكبر لقضية وحدة الأمة ( درساً وإثباتاً واستلهاماً لأدلتها وشواهدا من المنقول والمعقول، وصياغتها في نسق علمي متكامل ) ، فوحدة الأمة من المبادئ الأساسية في الاعتقاد الإسلامي ، وقيامها أمر لازم بمقتضى الدين ، وضرورة بمقتضى واقع العالم الإسلامي . ويأتي التقريب في مقدمة عوامل هذه الوحدة ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ولعل ذلك يكون نواة استراتيجية وحدة إسلامية في الدفاع والاقتصاد والبناء الحضاري بموجب الاستخلاف في الأرض .
- ٩- يجب أن يعنى علم الكلام بتخصيص مساحة من موضوعه وقضاياها ، لتناول ومعالجة الأثر العملي لأصول الدين في واقع الحياة اليومية للمسلم<sup>(١)</sup> . أياً كان اتجاهه الفكري ورؤيته المذهبية . فالعقيدة الإسلامية ليست أفكاراً وتصورات نظرية تبتغى لذاتها، فحسب ، وإنما لما ينعكس عنها وما تثمره من سلوك وأفعال لدى المعتنقين لها .
- و بوجه عام يجب أن تعاد الصلات الفكرية المعتدلة ، على الساحة الكلامية بين الاتجاهين ، مثلما كانت عليه في بعض فترات الماضي ، ويكفي هنا أن نشير - كنموذج على ذلك - إلى أن أعظم الشروح الثلاثة التي كتبت على " تجريد الاعتقاد " للطوسي (الاثني عشري ) كان أحدها لتلميذه الشيعي الحسن بن يوسف

(١) قارن الشيخ مهدي شمس الدين : المرجع السابق، ص ١٠ - ١١ .

الحلي ، والآخرون لسنيين ، هما : القوشجي في ما وراء النهر ، والأصفهاني في مصر ، كما قام بالتعليق عليه أيضاً بعض شيوخ الأزهر البارزين<sup>(١)</sup> .

تاسعاً : أما وسائل التقريب ، فهي كثيرة ومتعددة ، وليس المهم في الحقيقة كثرتها وتعددتها ، بقدر السعي نحو توظيفها وإعمالها والمراجعة الدورية لها في ضوء ما تحققه من نجاحات حقيقية ، ولعل أهمها :

- ضرورة أن يدعم الفكرة مخلصين للدين والأمة ، من بيدهم الشأن السياسي والديني والتعليمي بشتى وسائله وأن تنشأ هيئات أو مؤسسات تقوم على هذا الهدف ، مع تبادل حقيقي مثمر لبعثات فكرية مستنيرة بين الجامعات والمعاهد الإسلامية التي تتبنى الخطاب السنني ونظيراتها التي تتبنى الخطاب الإمامي ، فيصبح التقريب حينئذ ثقافة ينبغي على تلك المؤسسات جميعاً نشرها وإشاعتها.

- إن الذهنية السنية وأدبياتها مدعوة إلى معرفة المزيد عن الفكر الشيعي وأدبياته أيضاً ، لا سيما ما كتبه أقلام علمائه المعاصرين ، ومدعوة كذلك إلى تفهم الظروف السياسية والنفسية والاجتماعية والتاريخية التي نشأ فيها هذا الفكر وشكلت منظومته وصاغت مبادئه. فأمر الأمة ليس كله مقابلة نص بنص وحجة عقلية بحجة عقلية أخرى<sup>(٢)</sup>.

- أما علماء الشيعة فعليهم - إذا ما تنادى الخطابان نحو التقريب والحوار - أن يغالبوا الرواسب النفسية المترامية عبر تاريخ التشيع الطويل ، ومواصلة اجترار مشاعر الأسى والحزن المكبوت ، فتلك هموم تاريخية مضى عليها زمان طويل ، وهموم الحاضر لها لون خاص و مذاق - على مرارته - جديد<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر : المدخل إلى دراسة علم الكلام ، د. حسن الشافعي ، ص ١٢٠ ، مرجع سابق.

(٢) راجع د. كمال أبو المجدد : المرجع السابق ، ص ٢٨٥ .

(٣) انظر : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

- إنهاء التناز بالآلقاب ، التي تحمل تعريضاً باتهامات تبعد أكثر مما تقرب  
وتفرق أكثر مما توحد ، كوصف السنة بالنواصب ، والشيعه بالروافض ، مما  
ينعكس أثره سلباً على عملية التقريب .



## الخاتمة

الآن وبعد الانتهاء من معالجة موضوع البحث ، يمكن أن نسجل أهم الأفكار الأساسية فيه ، وأهم ما انتهى إليه من نتائج فيما يلي:

١- إن حاضر العالم الإسلامي يشكو - بمرارة - من التفرق والتخلف و توطن الأمراض الفكرية والاجتماعية والسياسية ، ولعل الدعوة إلى التقريب بين الفكر السني والشيعي الإمامي ومحاولة إنجاحها ، تساهمان بفاعلية في رأب الصدع وإنهاء القطيعة الفكرية والعزلة النفسية والسياسية وتحقيق التفاهم والتعاون ، من أجل التغلب على أخطار الداخل من جهل وتخلف وضعف وتمزق - التي تنخر في جسد الأمة وتكاد تجعله أثراً بعد عين ، ومواجهة أخطار الخارج التي تسعى للهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية ، وتحرص كل الحرص على أن تكون المنطقة الإسلامية ضعيفة ممزقة ، وعلى استلاب هويتها وذاتيتها، وغير ذلك مما يصب في مجرى مصالح الآخر وسيطرته وتسيده.

٢- إذا كانت النخبة من علماء ومفكري وسياسيي الأمة ، دعت - وتدعو- إلى الحوار والتقارب مع الآخر غير المسلم والانفتاح عليه ، فمن باب أولى أن نكرس للحوار والتقارب بين الذات المسلمة ونفسها ، مع استفراغ الجهد في تلمس أسباب النجاح والاستمرار وتحويل نتائج الحوار إلى واقع حي.

٣- فكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية عموماً والسنة والشيعية الإمامية خاصة ، أخذت أشكالاً متعددة منها المؤتمرات والندوات، وإنشاء هيئات ومؤسسات تقوم على هذا الهدف ، والحوار الثنائي الحي أو في صورة مراسلات والإسهامات الفردية في صورة بحوث وكتابات ، حتى أمسى التقريب جزءاً من أدبيات الخطاب الفكري والحواري على الساحة الإسلامية المعاصرة ، ولعل في ذلك مدعاة إلى دراسة العلماء والمفكرين لإشكالية التقريب دراسة نقدية تسلط الأضواء على إيجابياتها ونقاط القوة فيها ، فتكرس الاهتمام لها ، وعلى سلبياتها ، فتضع المقترحات والحلول لتلافيها.

٤- موجبات التقريب وأسبابه كثيرة ، سواء الموجبات الداخلية التي تشمل القضايا العقديّة والفكرية التي يتفق حولها الاتجاهان ويجمعان عليها ، أو الموجبات التي تأتي من خارج المضامين المذهبية ، كوحدة الأمة والعبادة والثقافة والانتماء والهدف والعمل ضد عدو مشترك والمصالح والمصير.. إلخ ، أما عقبات التقريب، فلعلّ المكاشفة في دراستها بمنهجية علمية وخلوص نية ، يدفع نحو التغلب عليها وإيجاد قواعد وأصول منهجية تحكم قراءتها واستيفاء تناولها.

٥- تقتضي المصارحة - مع الأسف- القول بأن كثيراً من النتائج والتوصيات والمبادئ التي انتهت إليها إسهامات العلماء والمفكرين في حقل التقريب بين الفكرين ، كان في معظم الأحيان رهن المستوى النظري ، حتى لكأنها تنشأ وتصاغ لظروف مرحلية ، سياسية أو ثقافية طارئة ، تنتهي فتنتهي معها فاعلية تلك التوصيات والمبادئ ، أو كأنها صيحات متحمسين ، يكذبها حال العلاقة بين الفكرين وواقع المسلمين المر كل يوم مائة مرة ، وهو أمر يؤاخذ عليه قادة الفكرين ومن بيده الأمر على حد سواء.

٦- التقريب الناجح بين الخطابين ، لا يعني مزج الآراء الكلامية ، أو التوفيق القسري بينهما ، فهذا أمر يصعب تحقيقه في الواقع ، لا سيما أن الاختلاف - في عمومه - فكرة قائمة وسنة إلهية لا يمكن تبديلها ، ودور عملية التقريب أن يجعل هذا الاختلاف الفكري سبباً للتنوع والثراء تحت مظلة وحدة الأمة ، لا سبباً للعداء والخصومة ، مع توطين الوعي لدى الطرفين بأن قضايا الاتفاق تفوق بكثير عناصر الخلاف، وهي كافية - من حيث المبدأ - لأن يقوم تعاون وتواصل وتقارب مثمر بين الفكرين قولاً وعملاً.

٧- أما الإمامة بوصفها مسألة عملية ، فقد قدم الفكر الإمامي حلولاً لكثير من تفاصيلها سواء على مستوى العلاقة بين الفكرين ، أو من حيث الرؤية الكلامية النظرية لها عند كليهما، أو على المستوى التطبيقي بتقديم نظرية ولاية الفقيه والعمل بها ، الأمر الذي جعل الهوة تضيق كثيراً بين الفكرين، فيما يتعلق بقضية الحكم والسلطة السياسية وأساس شرعيتها.

٨- يجب أن ينظر إلى الخلاف الواقع في القرن الأول على أنه فترة تاريخية مضت وانقضت ، يؤخذ منها العبرة في إطار الدراسة العلمية والمنهجية الجادة ، ولا يسمح بحال أن تمتد إلى حاضر المسلمين ومستقبلهم ، وقد تنادى علماء الاتجاهين إلى ذلك - كما عرفنا في صلب البحث - وهذا من شأنه أن يدفع عملية التقريب نحو الإثمار وتحقيق الأهداف المأمولة.

٩- إن الخطاب الشيعي ، إن كان قد تبنى التقية في الماضي ومارسها كمسلك دفاعي ، لأسباب يعرفها الباحثون في تاريخ الفكر والسياسة الإسلاميين، فإن الحاضر الشيعي اليوم، السياسي والفكري والاجتماعي أصبح في غير حاجة إلى تقية ، ومن ثم يجب أن تنتهي مشكلة التقية تماماً من أدبيات الحوار والتقارب، خصوصاً لو قام هذا التقريب على أسس علمية ومنهجية صارمة ، بعيداً عن درس المسائل ظاهراً وباطناً والشق عن صدور الرجال.

١٠- لاشك في ضرورة أن يقوم علم الكلام بإسهام بارز في وضع وصياغة القواعد والأسس والضوابط التي يقوم عليها التقريب ، ورعاية مسيرته ، وتفعيل آثاره العملية في واقع المسلمين ، فضلاً عن القراءة العلمية النقدية للإرث الثقافي المتمثل في كتب الفرق والملل والنحل الإسلامية ، والوقوف على الحافز منها فيؤخذ ، والعبء فيترك ، في ضوء مقتضيات المرحلة ، وعلى ما يسهم منها بفاعلية في نهوض الأمة وتقوية شوكتها .

والله من وراء القصد.

## مصادر ومراجع البحث

- ١- آل كاشف الغطاء (الإمام محمد الحسين):
  - أصل الشيعة وأصولها ، منشورات البزاز - إصدار دار مواقف عربية ، لندن ، ط١/١٩٩٤م.
- ٢- أبو المجد (د. أحمد كمال):
  - حوار لا مواجهة ، الهيئة العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، مصر ، ٢٠٠٢م.
- ٣- أحمد جلي (الدكتور):
  - دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط١/١٤٠٦هـ.
- ٤- ابن تيمية ( الإمام ، شيخ الإسلام ت ٧٢٨هـ ):
  - منهاج السنة النبوية ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، ١٤٠٦هـ.
- ٥- جودت القزويني (الدكتور):
  - اتجاهات التقريب بين المذاهب الإسلامية ، مجلة المنهاج ، إصدار مركز الغدير للدراسات الإسلامية ، بيروت ، عدد ٢٨ ، السنة السابعة ، شتاء ، ٢٠٠٣م.
- ٦- حسن الشافعي(الدكتور):
  - المدخل إلى دراسة علم الكلام ، مكتبة وهبة ، مصر ، ط٢/١٩٩١م.
- ٧- الحلي : (حسن بن يوسف بن المطهر - ت ٧٣٦هـ):
  - الباب الحادي عشر ، شرح المقداد ، تحقيق د. مهدي محقق ، طهران ، ١٣٦٥هـ .
- ٨- الخوميني (الإمام):
  - الحكومة الإسلامية (دروس ألقيت في النجف الأشرف) بعنوان " ولاية الفقيه" من ١٣ ذي القعدة إلى ١ ذي الحجة ١٣٨٩هـ ، ط٤.

- ٩- دكمجيان (ريتشارد هرير):  
 - الأصولية في العالم العربي ، ترجمة وتعليق عبد الوارث سعيد، دار الوفاء، مصر، ط١٩٩٢/٢م.
- ١٠- الرازي (فخر الدين):  
 - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، مراجعة وتقديم طه عبد الرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، د.ت.
- ١١- السويدي (عبد الله العباسي - ت ١١٧٤هـ):  
 - مؤتمر النجف ، منشور ضمن كتاب : الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية ، للسيد محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية، مصر ، ١٩٧٣م.
- ١٢- السيد محب الدين الخطيب:  
 - الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية، المكتبة السلفية ، مصر ، ١٣٩٣هـ.
- ١٣- الشهرستاني (محمد بن عبد الكريم - ت ٥٤٨هـ):  
 - الملل والنحل ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار صعب ، بيروت ، ١٩٨٦م.
- ١٤- الشيخ المفيد:  
 - أوائل المقالات ، بتعليق فضل الله ، تبريز ، إيران ، ط١٣٦٣/١هـ.
- ١٥- الطهراني (محمد الحسين):  
 - معرفة الإمام ، ترجمة السيد محمد مسعود المرندي، دار المحجة البيضاء، بيروت ، ط١٩٩٦/١م.
- ١٦- الطوسي (تصير الدين):  
 - تجريد الاعتقاد ، شرح الحلبي ، مكتبة المصطفوي ، قم ، إيران
- ١٧- عائشة يوسف المناعي (الدكتورة):  
 - أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية ، رسالة دكتوراه ، نشر دار الثقافة ، الدوحة ، ط١٩٩٢/١م.



- موقف الشيعة الإمامية من كتاب الله تعالى، بحث منشور بمجلة رسالة التقريب، إصدار المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، العدد الرابع، ذو القعدة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٨- عبد الكبير العلوي (الدكتور):  
- التقريب بين الفرق الإسلامية، نشر مطبعة فضالة، المغرب، ١٩٩٢م.
- ١٩- علي السالوس (الدكتور):  
- مع الشيعة الاثنى عشرية في الأصول والفروع، دار التقوي، مصر، دار الثقافة، الدوحة، ط١/١٩٩٧م.
- ٢٠- علي نبيل (الدكتور):  
- الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة، عدد ٢٧٦، الكويت، ديسمبر ٢٠٠٠م.
- ٢١- الغزالي (الشيخ محمد):  
- دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ط٢/١٩٨٨م.
- ٢٢- القاضي عبد الجبار:  
- المغني في أبواب التوحيد والعدل (الجزء المتمم للعشرين)، تحقيق د. عبد الحلیم محمود، ود. سليمان دنيا، مراجعة وإشراف د. إبراهيم مذكور، ود. طه حسين، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٦م.
- ٢٣- القرضاوي (د. يوسف):  
- مبادئ أساسية فكرية وعملية في التقريب بين المذاهب، بحث مطول منشور ضمن كتاب: بحوث ودراسات في التقريب بين المذاهب الإسلامية، منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإيرانية بسوريا، ٢٠٠١م.
- ٢٤- الكليني (أبو جعفر محمد بن يعقوب ت ٣٢٩ هـ):  
- الأصول من الكافي، بتصحيح على أكبر الغفاري، مؤسسة دار الأضواء، بيروت، ط٣/١٩٨٥م.

- ٢٥ - محمد تقي نجف ( الشيخ ) :  
 - ورقة (بلا عنوان ! ) تقدم بها إلى مؤتمر المشروع المستقبلي لوحدت الأمة الإسلامية،  
 ٢٥ - ٢٦ شوال ١٤٢٠هـ ، نشرت ضمن كتاب : بحوث ودراسات في التقريب  
 بين المذاهب الإسلامية، منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإيرانية ،  
 بسوريا، ٢٠٠١م.
- ٢٦ - محمد خاتمي ( الدكتور) :  
 - الإسلام والعالم ، تقديم د. محمد سليم العوا ، مكتبة الشروق ، مصر، ط٣/٢٠٠٢م.  
 - الدين والفكر في فخ الاستبداد ، ترجمة د. ثريا محمد علي ، ود. علاء السباعي،  
 مكتبة الشروق ، مصر ، ط١/٢٠٠١م.
- ٢٧ - محمد رضا المظفر :  
 - عقائد الإمامية ، بتقديم د. حفني داود ، مطبعة النعمان ، النجف، ١٩٧٢م.
- ٢٨ - محمد ضياء الدين الرئيس ( الدكتور ) :  
 - النظريات السياسية الإسلامية ، مكتبة دار التراث ، مصر ، ط٧، د.ت.
- ٢٩ - محمد مهدي شمس الدين (الشيخ) :  
 - مادة أولية لصياغة ميثاق تأسيسي لهيئة قضايا الوحدة الإسلامية والتقريب بين  
 المذاهب ، بحث ألقى في مؤتمر التقريب بين المذاهب الإسلامية ، ٢٠ - ٢٢  
 سبتمبر ٢٠٠٣م ، البحرين ، وقد نشرت أوراق هذا المؤتمر مجلة الهداية ،  
 الصادرة عن وزارة الشؤون الإسلامية بالبحرين، العددان ٣١٢ - ٣١٣ يناير  
 ٢٠٠٤م.
- ٣٠ - محمود فياض ( الدكتور) :  
 - التقريب واجب إسلامي ، بحث منشور بمجلة رسالة الإسلام ، عدد(٤)، السنة  
 الثانية ، يناير ١٩٥٣م.
- ٣١ - مصطفى حلمي (الدكتور) :  
 - نظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة ، دار الدعوة ، مصر ، ط١/١٩٨٨م.

- ٣٢- معنز الخطيب:
- التاريخية: مدخلاً للتقريب بين السنة والشيعه، موقع (Islamonline) تاريخ الدخول ٢٠٠٣/١١/٩م.
- ٣٣- مغنية (الشيخ محمد جواد):
- ضرورات الدين والمذهب عند الشيعة الإمامية ، بحث منشور بمجلة رسالة الإسلام ، عدد ٤ ، السنة الثانية، أكتوبر ١٩٥٠م.
- السنة والشيعة ، طبعة بيروت.
- ٣٤- موسى الصدر ( الإمام ):
- مقدمته لكتاب تاريخ الفلسفة الإسلامية لهنري كوربان ، ترجمة نصير مروة، وحسن قببسي، منشورات عويدات ، بيروت ، ط٣/١٩٨٣م.
- ٣٥- الموسوي ( محمد الشيرازي ، الملقب بسطان الواعظين ):
- ليالي بيشاور: مناظرات وحوار ، تعريب السيد حسين الموسوي، مؤسسة البلاغ بيروت ، ط٢/١٩٩٩م.
- ٣٦- النشار ( د. علي سامي ):
- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، دار المعارف ، مصر ، ط٣/١٩٦٥م.
- ٣٧- النوبختي ( الحسن بن موسى ):
- فرق الشيعة ، تحقيق د. عبد المنعم الحفني ، دار الرشد ، مصر، ط١/١٩٩٢م.
- ٣٨- هنري كوربان:
- تاريخ الفلسفة الإسلامية ، تقديم الإمام موسى الصدر ، ترجمة نصير مروة وحسن قببسي، منشورات عويدات ، بيروت ، ط٣/١٩٨٣م.

--